الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديدة

دكتور
عبد الحميد زيد
أستاذ مساعد
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

على سبيل التقديم :

يظهر تحليل أدبيات العلوم الإجتماعية ، إرتباطاً واضحاً بين قضية العولمة وبنى ووظيفة الدولة من ناحية ، وإعادة صياغة السلوك السياسى بين المجتمعات وحكوماتها من ناحية أخرى ، فالآثار والتجليات على مختلف الأبعاد والمستويات من جراء الإندماج فى منظومة السياسات المعولمة أصبحت حقيقة كونية .

وعليه أصبح المجتمع العالمى كما يذهب السيد يس وحدة التحليل الأساسية ، حيث ضاقت المسافة بين المحلى والاقليمى والعالمى ، ولم تعد هناك شئون محلية فقط لا شأن لها بالمجتمع العالمى ، لأن هذا المجتمع أصبح مؤثراً فى تشكيل سياسات الدول المختلفة فى الإقتصاد وفى مجالات السياسة ، وكان لابد من تدخل المجتمع الدولى للحث على تطبيق شعارات العولمة السياسية مثل الديمقراطية وإحترام التعددية وحقوق الإنسان ، وقد استجابت الدول النامية بنسب متفاوته لتلك الشعارات إما خضوعاً لضغوط الخارج أو تلبية لمطالب الداخل والمتمثل فى أحزاب المعارضة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة ، وترتيباً عليه تصاعدت شعارات الإصلاح السياسى (١) .

---

١ - السيد يس : الإصلاح العربى بين التحليل الموضوعى وتزييف الواقع . الأهرام ٢٠٠٨/٥/٨ م

تلك التحولات العالمية أفضت إلى تشكيل ما سمي " بالمجتمع ما بعد الجماهيرى " أو مجتمع ما بعد الحداثة ، حيث يشير إلى واقع إجتماعى وسياسى معقد وجديد لا يمكن تبسيطه إلى صورة حكومة وأهالى ، أو شرطة ومتظاهرين ، لكنه ينقسم إلى فئات لامتناهية ومؤسسات كثيرة وفرق ومجموعات سياسية تشغلها تفاصيل كثيرة ، كما أن نموذج السياسة سيكون فى هذا المجتمع تفاوضيا ، وقائماً على حلول وسط ومركبة ومعقدة ، ومن هنا أصبح دخول الجماهير معترك الحياة السياسية بفاعلية أمر حتمى إذا ما أرادت المجتمعات النامية ملاحقة الواقع الذى تفرضه التغيرات السريعة لآثار وتجليات العولمة (١)

ويبدو أن النخبة السياسية أصبحت مؤمنة بأن خيار العزلة لم يعد ممكنا وأن إجراءات العولمة لا تخرج عن كونها تحديث لبنية المجتمع ، مع ضرورة أن يكون للدولة دور فاعل فى مواجهة تحدياتها بحزم وإيجابية ، ومع أن تلك التوجهات تتطلب تكيف مؤسسى فى بنية ووظيفة الدولة وإعادة تنظيم وظائفها التقليدية وتفعيل دور المواطن والمجتمع المدنى بكامل قطاعاته ، الا أن ذلك يتم بدرجة لا تتناسب مع سرعة تلك التحولات وحتمية تفعيل دور المشاركة المجتمعية .

وترتيباً على ذلك تكمن أهمية إعادة النظر فى قضية مشاركة فئات المجتمع المختلفة وتفعيل آلياتها للمساهمة فى صياغة أسلوب حياتها ، حيث أن التمييز بين الأمم والشعوب المتقدمة والأقل تقدماً أصبح مرده لمستوى اهتمامها التاريخى بالشئون السياسية وفرض إرادتها فى صياغة حلول مرضية لمشاكلها .

---

[1] – عبد الحميد زيد : العولمة والدولة وعلاقات الملكية الزراعية – بحث منشور ،المؤتمر السنوى الحادى عشر " العولمة والخدمة الإجتماعية " ، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم عام ٢٠٠٠ م .

والثابت أيضاً فى أدبيات التحليل السياسى وواقع الممارسة أن أكثر من نصف سكان المجتمع المصرى يتواجدون خارج نطاق الممارسة السياسية ، الأمر الذى يكشف عن أن المجتمع المصرى لم يصل بعد إلى مستوى يمكن الحديث فيه عن المشاركة السياسية أصلاً ، بل يُعضد رؤى بعض المفكرين فى أهمية البحث عن أسباب وجذور تلك المعضلة فى سياق إجتماعى وسياسى يعطى أهمية لخصوصية المجتمع المصرى .

فى هذا السياق لم يكن غريباً بعد أن عرف المجتمع المصرى العديد من الحركات الإجتماعية الاحتجاجية والفئوية أن تثير جدلاً حاداً حول الامال فى إمكانية تحقيق تحول ديمقراطى فى ظل وجود حراك سياسى داخلى ومتغيرات خارجية صبت جميعها فى اتجاه تحول سياسى وتغييراً فى علاقة السلطة بمؤسسات المجتمع المختلفة ، حيث راى بعض المهتمين بالشأن المصرى أن ظهور الحركات الإجتماعية فى مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة علامة إيجابية على تطور الحياة السياسية ، بل ذهب البعض الاخر لتأكيد وجود حراك سياسى تأخر كثيراً . وأن وجود هذا الزخم من الحركات الإجتماعية يحمل بين طياته دلالة صريحة على موت الحياة الحزبية وتقلص وسائل التعبير السياسى فى المجتمع المصرى .

كانت البداية فى ظهور اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى ، ثم تبعتها الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) ، ومواطنون ضد الغلاء ، وحركات فئوية كثيرة مثل الضرائب العقارية ، التأمينات .... الخ وأحداث تصادم متوالية كالتى حدثت فى المحلة الكبرى أو فى برج البرلس .

وإنطلاقاً مما سبق برزت أهمية تحليل تلك الظاهرة الحركات الإحتجاجية كأحد المتغيرات المعاصرة وتأثيرها فى دفع التحولات السياسية تجاه تعميق الفهم والسلوك الديمقراطى فى مصر . فهى قراءة تحليلية نقدية لواقع تلك الحركات الإجتماعية فى سياق بيئتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

تستهدف هذه الدراسة تقديم قراءة نقدية لمفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية من واقع تراث علم إجتماع الحركات الإجتماعية الجديدة ، وتفسيراً علمياً لطبيعة وبواعث قيام تلك الحركات ، والحدود الفاصلة التى تميزها عن المؤسسات والحركات المهتمة بالشأن العام والسياسى بصفة خاصة ، وتقديم أساس نظرى لتفسير واقع الاشكاليات البنوية لتلك الحركات الإجتماعية ، وكذلك محتوى الخطاب التعبيرى لها بالاضافة إلى أساليب التنظيم والتعبئة الجماهيرية التى تستند إليها ، ويبدو هاماً هنا موقف حركات التغيير الديمقراطى تلك من أحزاب المعارضة والتيارات السياسية الأخرى فى المجتمع ، ومدى قدرتها على توليد نخب سياسية تشارك فى العمل العام ، وبناء تحالفات واسعة مؤيدة لمواقفها . بمعنى آخر ، قدرتها على الحوار السياسى مع مختلف القوى والتيارات السياسية والإجتماعية فى المجتمع وتوسيع القاعدة الجماهيرية المطالبة بالتغيير .

الخلفية التاريخية ومحددات النشأة :

فى الحقيقة أن هناك ثمة تباين فى رصد البدايات الأولى لإستخدام مفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية بين المفكرين ، حيث يذهب البعض أن البداية كانت فى إستخدامه لوصف حركات وتحركات بعض الجماعات والفئات الإجتماعية فى أوربا عقب حركة الطلبة فى عام ١٩٦٨م ، حيث رفعت هذه الحركات شعارات-ومطالب أغلبها سياسية بهدف الدفاع عن البيئة ونزع السلاح والمرأة ...الخ ، ثم أنتقلت بعد ذلك إلى بلدان العالم الثالث (١) إلا أن هناك رهط من مفكرى علم الإجتماع يذهبون إلى أن الحديث عن الحركات الإجتماعية فى المحيط الأوربى بدأ منذ القرن التاسع عشر حيث يؤكد Helmut schoeck ،

---

[١] – راجع : فريد زهران ... الحركات الإجتماعية الجديدة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٧م ، القاهرة .

إن تلك الحركات بدأت على خلفية الخلل الشديد فى تنظيم نسق العلاقات الإجتماعية فى أوربا ، وكرد فعل لذلك استهدفت تغيير جزء أو كل النظام الإجتماعى القائم آنذاك (١) .

يتضح من فحوى رؤية Schoeck أنه بالرغم من أن الحركة الإجتماعية تعتبر الآن دلالة على التقدم وإلى المعانى الإيجابية وأنها تبحث دائما عن كسب أنصار ومؤيدين من كل الشرائح الإجتماعية فى المجتمع ، إلا أنها فى الغالب تستدعى أفكارها الرئيسية من الماضى .

بالرغم من أن مفكرى أوربا يظهرون الإختلافات بين اليساريين الجدد والحركات الإجتماعية الألمانية حيث الإتفاق فى رفض الكيان المؤسسى القائم فى المجتمع الأوربى، وإختلاف رؤاهم بشأن مجتمعات حلف وارسو . فهم يؤيدون رؤية هربرت ماركوزا Herbert Marcuse والتى يعتبر فيها أن حركة اليسار الجديدة قائدة الرأى الأيديولوجى للحركة الإجتماعية الألمانية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، كما أنه بإستثناء حالات قليلة يرون أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية لا تعبر عن الماركسية أو الإشتراكية التقليدية للمذهبية Orthodox، فهى قد تأسست فى إطار الإحباطات وعدم الثقة فى كل الأيديولوجيات بما فيها الإشتراكية . وتنسحب تلك الرؤية أيضا على اليساريين الجدد بإستثناء مجموعة صغيرة حيث لا يرتبطون ولا يتوحدون مع الثوار ، لأنهم يتشكلون من المثقفين وحقوقيين وشباب ، خاصة الراديكاليين منهم .

فى السياق ذاته يذهب Gerd langguth "جريد لنج جود" أن الأمر فى الحركات الإحتجاجية يتعلق بالسخط الأخلاقى والعصيان أو التمرد لجماعات هامة Relevanten من السكان غالباً من الشباب وكثير من المثقفين ؛ حيث

---

[1]- Helmut schoeck : soziologisches worterbuch, 11 Auflage, Basel- wien 1982 .

يظهرون معاً رفضاً لكل الجوانب السلبية فى السلوك والعلاقات الإجتماعية القائمة . وقد يتعدى الرفض أو النقد لما هو قائم من مشكلات وشأن قومى إلى الشأن الدولى أو العالمى فى إطار الشعور بالمسئولية تجاه المشكلات والقضايا الدولية (١)

وفى هذا المعنى تُعرف أو تفسر الحركة الإجتماعية الإحتجاجية نفسها كحركة من خارج كل الكيانات والقوى القائمة فى المجتمع ، حتى وإن كانت جزءاً من النظام الإجتماعى القائم ، وذلك كما تظهر فى سياق أهدافها وتصوراتها السياسية وإن كانت تصورات شديدة المثالية أو خياليه .

إذا كان ظهور الحركات الإجتماعية الجديدة فى أوربا قد فرضتها ظروف الإستقطاب والتقسيم الدولى بين اليسار السوفيتى واليمين الأنجلوساكسونى ، حيث وجد المدافعون عن القضايا والمشكلات المجتمعة الطاغية كالتلوث والتسليح ... الخ ، إنهم خارج حسابات اليمين واليسار معاً ، فلاهم أبناء شرعيين لليسار (أبناء البيروليتاريا) وفى ذات الوقت يتهمون أصحاب المصالح بتلويث الماء والهواء (٢) ، وفى هذا لم تكن مطالب تلك الحركات الإجتماعية الإحتجاجية مما أعتادت عليه الأحزاب التقليدية فى أوربا ، فأصبحت مضطرة للعمل خارج الفضاء السياسى لتلك الأحزاب وكذلك النقابات حيث لم تستطع إستيعاب ما يطالبون به من تشريعات جديدة جوهرية فى المجال السياسى أو الإجتماعى العام .

إلا أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية فى العالم الثالث قد تمخضت وتحركت فى أطُر وسياقات مغايرة من حيث البيئة الإجتماعية والإقتصادية

١- Gerd langguth : Protest bewegung, Bibliothek wissenschaft, u. politik. band.30

٢ – فريد زهران : الحركات الإجتماعية الجديدة . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٧ م ، القاهرة.

المختلفة عن مثيلتها الأوربية فالنمو الإقتصادى غير المتوازن وتزايد معدلات الأفقار وتضييق مساحة الحرية والتعبير عن المطالب ، وعليه يمكن القول أنها تأسست كحركات تستهدف مطالب إقتصادية أو مهنية مباشرة كتعبير عن مطالب بعض الفئات الإجتماعية التى لم تندرج تحت التنظيم النقابى أو الحزبى القائم فى تلك المجتمعات ، كما أن الظروف الموضوعية لظهور هذه الحركات قد تمثلت فى عجز النقابات والأحزاب وقوى المجتمع المختلفة بما فى ذلك قدرة النظام السياسى على التعبير عن مطالب متجددة فرضتها تغيرات إجتماعية وإقتصادية .

وترتيباً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإجتماعية الإحتجاجية تنطلق من سياق أو بيئة " سيسو إقتصادية سياسية " هو سياق الأزمة والتى قد تظهر فى أزمة أسس وقواعد الديمقراطية أو هيمنة الدولة على مؤسسات المجتمع الأخرى ، بالإضافة إلى الآثار السلبية والتدهور الإقتصادى المصاحب للتحول الراسمالى .

- المفهوم والطبيعة: نحو فهم سسيولوجى .

الصفحات القادمة محاولة لتحديد وفهم واضح لمعنى ظاهرة الحركة الإجتماعية الإحتجاجية ، كما تتضح من تداول منظرى علم الإجتماع ، وتلك لا تتحقق الا فى سياق تقديم تعريفات وفهم متنوع لعدد من العلماء الذين أشتهروا بالتنظير لها ، وقد لا يكون يسيراً طرح تعريف محدد لتلك الظاهرة ، حيث لا يُظهر التراث العلمى وضوحاً أو إتفاقاً حولها الا فى سياق الدوافع والأسباب الكامنة فى البيئة الإجتماعية والإقتصادية التى تؤدى إلى عمليات الإحتجاج ، حيث يتسع ليتضمن مختلف المسارات والصيرورات الإجتماعية مهما تنوعت أو تعددت ويضيق أحياناً . بحيث يشير فقط إلى سلوك جمعى له فراده تميزه ، وله

بناء وتنظيم وقيادة ، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل (١) وسنعرض هنا لأهم الكتابات على النحو التالى :

فى البداية يؤكد Gerd Langguth إن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية جزء من النظام الإجتماعى العام ، على الرغم من أنها فى موقف معارض من النظام القائم وتعتبره مجموعة من الكيانات المتجمدة تواجه عمليات التغيير الحيوية ، ويرى أن الحركة فى الغالب تظهر توجه عام ورؤية سياسية مع أنها لا تتبنى برنامجاً سياسياً محدداً تستهدف توحيد رؤية المشاركين حوله ، ولكنها تتبنى وتعتنق مجموعة من المقولات السياسية تلقى قبولاً واعترافاً ولايثار حولها إختلاف . وهذا لايمنع أنه يوجد فى كل الحركات نقاط يكون عليها إختلاف شديد (٢) .

وفى شأن نشأة وإستقلالية الحركة يذهب Langguth لرؤية مغايرة لكثير من المفكرين ، حيث يرى أن الحركة بمعناها السابق ورغم وجودها فى موقع ضد الكيانات القائمة فى المجتمع ، ومع أن من شروطها عدم توحدها مع منظمة أو مؤسسة سياسية محددة إلا أنها قد تقع تحت تأثير قيادة معينه أو حاكم أو تقدم له الدعم والمساعدة .

وعليه يمكن القول أن لكل حركة نقطة تمركز أو زاوية تحركها وقد يكون من بين المنتمين للحركة منظمات لكنها لا تتوحد مع الحركة ذاتها . كما أنه فى داخل بناءات الحركة قد تتحد مجموعة من المنظمات ، تلك التى تكافح من أجل السيطرة أو قيادة التأثير على توجهات الحركة . وهناك أمثلة تاريخية على ذلك منها الدور المؤثر للحزب الإشتراكى الألمانى SDS فى الحركة

---

١ – إبراهيم البيومى غانم : الحركات الإجتماعية . تحولات البنية وانفتاح المجال ٢٠٠٤/٥/٠٨ م .

٢- Gerd Langguth : S.15-23.

الإحتجاجية الألمانية ، الا أن ذلك لا يدعونا أن نذهب بالرأى بأن توحد الحزب مع الحركة الإحتجاجية فى الغاية النهائية من حيث البناء التنظيمى أو الهدف السياسى وأن نجعلها شيئاً واحداً .

وفى الشأن الإعلامى المتعلق بتحديد تعريف مفهوم الحركة الإجتماعية يرى Langguth أن لوسائل الإتصال والإعلام الجماهيرى معنى هام فى صياغة هوية الحركة وتميزها عن غيرها من المؤسسات والحركات القائمة ؛ حيث يكون للمنظمات القائمة وسائل إتصال وإعلام جماهيرى خاص بها ، أما الحركات الإجتماعية الإحتجاجية فقد تمتلك بعض الأدوات التى يمكن تطويرها كالصحف غير المصرح بها أو المنشورات والكتيبات التى تعرض رؤاها والتى تنسلخ عن مضمون النظام الإجتماعى العام القائم .

ومن شروط نجاح الحركة بالمعنى العام والحديث هو إستخدام وبشكل منتشر وسائل إتصال مؤثره ، تنشر من خلالها المعلومات الأساسية وأفكارها والأهداف التى ترغب الوصول إليها حيث تكون وسيلة أعلام وتعبئة ؛ مثل الراديو والتليفزيون ؛ وإستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتلك أهم ما يميزها عن الحركات التقليدية .

وفى سياق تحديد مفهوم الحركة أيضا يجب الا نخلط بين أدوار وخلفيات قيادتها ؛ حيث يكون من المهم أن نفرق بين القيادات الفاعلة فى الحركة ومنظريها ، وكذلك بين قياداتها وخلفياتهم السياسية لأن هناك صعوبة بالطبع فى معرفة أو الوقوف على رؤية المنتمين أو المتعاطفين مع الحركة .

فى رؤية أكثر تحديداً حول مفهوم الحركة الإجتماعية الإحتجاجية يركز " أوتهايم رامشتد " Ottheim Rammstadt على قضية الوعى وربط المفهوم بعمليات التغيير ، وكذلك التمييز بين الجانب الموضوعى والإجتماعى فى تكوين الحركة وتباين فروق تداول المفهوم بين الفكر الأوربى والتراث الأمريكى ؛ أوتهايم يرى أن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية عبارة عن عمليات الإحتجاج

ضد الظروف والأوضاع الإجتماعية القائمة ، تلك التى يقودها بوعى جماعات منتامية من الأعضاء والكيانات (١) ؛ فهو يركز هنا على قضية وعى المنتمين والفاعلين فى الحركة بظروف وملابسات الأزمة والأوضاع التى تدعو للإعتراض والاحتجاج وكذلك بالوعى بالأهداف والرؤى الخاصة بالحركة كأحد محددات قيامها ونجاحها .

" لوتهايم " يميز بين الإتجاهات المختلفة فى الجدل العلمى لتراث علم الإجتماع ، حيث يذهب إلى أن التراث النظرى لعلم الإجتماع يظهر جدلا بين إتجاهين لكل منها رؤى متباينة حول الحركة الإجتماعية يعتمدان على معايير مختلفة لتحديد ماهية الحركة وفهم مدلولاتها ؛ حيث تُفهم أولاً على أنها خرق أو خروج عن المعايير المألوفة القائمة ، أو إعادة ترتيبها بنائيا كمعيار Normkonstituierend؛ وعما إذا كان من المفترض أن تتأصل مرجعيتها وفق محددات الإحتجاج الشخصى أو السياق العام للقوى المجتمعة ؛

يمكن القول إنه فى عموم التراث الأمريكى تُفهم الحركة الإجتماعية على أنها سلوك جمعى يتسم بالاستمرار ويستهدف تغيير البيئة الإجتماعية ، وعليه تتركز التحليلات على المحددات التى توضح السلوك المنحرف للشخص ولأى مدى تصبح تلك الجماعات مؤثرة ، وما هى أنماط السلوك أو التصرف الجمعى التى يمكن أن تفرزها .

فى المقابل تعنى الحركة الإحتجاجية فى التراث العلمى الأوربى حجر الزاوية لمضمون التغير الإجتماعي ، حيث يوضع تاريخ وتفاعلات الحركات الإجتماعية دائماً فى الإعتبار عند تحليل التغير الإجتماعى ، وعليه تظل الرؤية المحددة لمضمون الحركة الإجتماعية حبيسة مشهد التماثل مع الديناميكية الإجتماعية soziale Dynamik ، وتعتبر أن الواقع التاريخى للحركات

---

[1]- Ottheim Ramunstadt : siziale Bewegung, Frankfurt 1978.S .39

الإجتماعية يظل ممكناً ، إذا ما أثر فعلياً على التغيرات أو التحولات الإجتماعية ، أو إذ ساعدت قوى إجتماعية رئيسية Latenten على التطور .

وفى حالات كثيرة يتم تداول مفهوم الحركة الإجتماعية كمفهوم تراثى بديهى ، وعليه لا يقف الجدل النظرى حول إتفاق أو توحد عام لمعنى المفهوم ، بل يتم التركيز على المعانى المعاصرة لفهم الإدراك الحياتى Aktuelle Alltagsverstanis ؛ وإتساقاً مع هذا الفهم يمكن إعتبار الحركة الإجتماعية حدث واقعى تاريخى تقوده جماعات وأفراد تُعَرف نفسها بالحركة ، وبهذا التعريف الذاتى للحركة يرتبط بإدراك تلك الجماعات للمعنى الحياتى المعاصر للحركة الإجتماعية ؛ وهى تعنى لبعض الجماعات حتمية الاستمرار فى الحركة .

وعلى المستوى الإجتماعى العام ، يوضع فى الإعتبار دائما التحولات أو التغييرات الكمية ، حيث تستهدف بإستمرار كسب مشاركين وفاعلين جدد يكونون جاهزين لدفع وتحقيق أهداف الحركة الإجتماعية (١) .

أما على الجانب الموضوعى Sachlicher تستهدف الحركة الإجتماعية تحولات تحديثية أو عمليات تجديد Innovationen ، تلك التى تتسق وأهدافها فى مواجهة ضد النظام السائد وإجباره على تنفيذها . وهذه التحولات التجديدية تتعدى إلغاء بعض القواعد إلى عملية الضغط المستمر من جانب الفاعلين ، حتى وإن كانت تلك التغيرات غير مدركة بالنسبة لهم .

وتعتبر الحركة الإجتماعية الإحتجاجية ، إحدى السمات البنائية للمجتمعات الحديثة ، طالما أنها تسبب لتلك المجتمعات أزمات مستمرة .

وفى السياق ذاته يركز J. Raschke على بُعد مختلف فى تداول معنى مفهوم الحركات الإجتماعية الإحتجاجية ، حيث يعير إهتماماً بالغاً بالمراحل التطورية للحركة الإحتجاجية ، والمسارات التى تسلكها حتى ينطبق عليها المعنى

---

[١] - Bernhard Schafers (Hrsg) . grundbegriff der soziologie. UTB leske 1986. S.39 .

المتداول إجتماعياً ؛ يذهب Raschke إلى أن هناك سبع مراحل متدرجة مختلفة المستويات يفترض أن تسلكها الحركة تبدأ بنشأة الأزمة حتى إنتهاء الشكل التنظيمى للحركة وهى كالتالى (١):

١- الإعلان عن ، أو الترويج لعواقب الأزمة Propagierung der krisenfolgen حيث تعكس تلك المرحلة الترويج لنتائج الأزمة التى تعكس حالة وظروف المتأثيرين بها فى إطار التوقعات العامة ، تلك التى تحفظ النظام السليم وإصلاح نتائج الأزمات وفقاً لما يراه المتأثيرين بالأزمة .

٢- التعبير عن الإحتجاج Artikulation des Protestes هنا يتبلور إفصاح المتأثيرين بالأزمة ، بالإحتجاج والتظاهر بشكل علنى وتصاعدى ضد سياسة النظام الإدارى والجهاز التنفيذى مطالبة بإزالة أو إصلاح الآثار المترتبة على الأزمة .

٣- تصعيد الإحتجاج Intensiverung des Protestes

حيث يبدو أن الحركة تكتسب مع الوقت تقديراً عاماً لدى الجمهور أو المواطنين حول اتجاهاتها ، من خلال تنامى توضيحها للأزمة والملابسات التى تلازمها وبالتالى يسود اعتقاد الأفراد بإبداء آراء مؤيدة stellung للقضايا التى تتبناها الحركة الإجتماعية .

٤- التعبير عن الأيدلوجية Artikulation der Ideolgie

مع تصاعد الإحتجاجات تنتشر وتتسع دوائر رفض البناء الإجتماعى السائد، والمسئول عن الأزمة وما أعقبها من نتائج مؤثرة ، وفى ظل هذا الإستقطاب يتطور داخل الحركة الإجتماعية وعى مناهض Kontrare sinngebung (Ideolgie) يسود ، ويستهدف تغييرات مجتمعية ملائمة .

٥- الإنتشار Ausbreitung

---

[1]- J. Raschke , soziale Bewegung, Frankfurt, New York 1985.

في هذه المرحلة من نشاط الحركة المستمر ، تحاول الحركة ترويج إيدلوجيتها في محيط ودوائر جديدة من الجمهور ، والعمل على تجليد وتعبئة مؤيدين ومتعاطفين جدد.

٦- التنظيم Organisierung

مع تنامي نشاط الحركة وإنتشار ايدولوجيتها يصعد أعضاؤها شبه المحترفين إلى مركز وصدارة الحركة ليتولوا بعد ذلك صياغة الشكل التنظيمي لها .

٧- الموسسية Institutionalisierung

في هذه المرحلة والتي يستقر فيها الشكل التنظيمي للحركة الإجتماعية ، تتجه إلى أن تكون أحد البدائل للنظام الثقافي القائم .

على نفس النهج السابق يذهب إبراهيم بيومي إلى أن الحركات الإجتماعية تمر بثلاث مراحل هي :

١- تبلور الفكر الجديد واتساع دوائر انتشاره

٢- حشد التأييد الإجتماعي له .

٣- تغيير الواقع ، أو الإسهام في تغييره ، ويغلب بطبيعة الحال على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة ، وحول طبيعة مفهوم الحركة فيؤكد أنها تتشكل حول مبادىء " ومصالح معينة " بهدف الدفاع عنها ، أو للسعي من أجل تحقيقها ، وتشمل كلمة المصالح هنا الجوانب المادية الملموسة ، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية .

في طرحه لمفهوم الحركة الإجتماعية الإحتجاجية يؤكد هارت فيل هيلمان Hartfiel, Hillman على عدم دقه المفهوم والمعاني المختلفة التي يتداول بها في الفهم الإجتماعي ، حيث يرى أن المفهوم يستخدم من قبل المنظرين في علم الإجتماع للدلالة على مجالين في التحليل العلمي، الأول

يستخدم للاشارة أو الدلالة على تغييرات أوتحولات فى مواقع مجردة أو فى الأوضاع والمكانات الإجتماعية . والثانى يستخدم فى التحليلات الإجتماعية ليشير إلى معانى ثلاثة متباينة (١) :

١- حيث يشير المفهوم إلى عمليات إجتماعية طويلة المدى ومستمرة ، تسعى إلى تحقيق رؤى وأفكار بشأن السياسة الإجتماعية لإحداث تغييرات فى الواقع البيئى المحيط .

٢- وقد تشير إلى جماعات إجتماعية من أفراد أو مواطنين تستهدف التأثير على النظام العام والقيمى فى المجتمع ، فى إطار من الوعى والإدراك للعمل السياسى المتكامل والمؤثر .

٣- وتستخدم للدلالة على مؤسسة بمعنى الوحدة التى تأخذ الشكل التنظيمى الرسمى كالحزب أو النقابة ، بغرض إحداث تحولات أو تغييرات هامة وجوهرية فى بنية المجتمع ، خاصة فيما يتعلق بعلاقات الحكم والسيطرة .

ووفق تلك الرؤية ينطبق المفهوم على الرؤى العالمية العصرية المرتبطة بالتفاعل الإجتماعى السياسى مثل الحركة العمالية ، الليبرالية والإشتراكية والمحافظين ، والفاشية وكثير من الحركات فى العالم الثالث .

وفى كل الحالات لا تستهدف الحركة الإجتماعية الإحتجاجية ، مقاومة كل أهداف المجتمع أو تقف فى مواجهة ضد الكل. لكنها تقتصر على مجموعة هامة من الأهداف أو السمات المراد إحداث تغييرات فيها ، (المرأة - الشباب .... الخ) أو جزء من القواعد أو التنظيم السائد مثل قانون الانتخابات - حماية البيئة أو الحيوان - مقاومة تجارة السلاح ....الخ) (٢) .

---

[1]- Hartfiel Hillman, Worterbuch der soziologie, Kroner verlag, stuttgart, Dritte Auflage , 1982 s. 91.

[2] - N.j.smeler, Theorie des Kollektiven verhaltens , 1972 .

يعرض Dieter Nohlen في دراسته للحركات الإجتماعية مركزاً على مسألة إكتمال تنظيم الحركة من عدمه ، وكذلك عناصر ومحددات المفهوم الأساسيه ، إضافة إلى التباين الواضح في تداول معنى المفهوم بين فروع العلوم الإجتماعية والمدارس النظرية المختلفة (١) .

حيث يذهب Nohlen إلى أن مفهوم الحركة الإجتماعية ، يشير إلى عمليات جمعية غير محكمة التنظيم تعترض على القيم والمعايير والأهداف العامة السائدة في المجتمع ، حيث يسعى أعضاء الجماعة وبخاصة الفاعلين فيها لإحداث تغييرات جوهرية في المجتمع . ويشترط أربع عناصر أساسية محددة لطبيعة المفهوم .

١- ضعف في البناء التنظيمي " رخوية أو مرونة التنظيم " .

٢- تؤدى وظيفة إحتجاج مجتمعي غير محددة العمليات Die Prozessual unbestimmtheit der ges allschaftlichen Oppositions funktion.

٣- الإحتجاج المتدرج واسع الإنتشار والبرجماتي .

٤- توجه سلوكي تطوعي Voluntaristische Handl ungsorientierung

وفي سياق الطرح السابق تظهر تلك العناصر الأساسية إتساع دائرة الموضوعات والقضايا التي يمكن أن يتضمنها مفهوم الحركة الإجتماعية الإحتجاجية ، حيث يتضح من التراث العلمي المعنى بمفهوم الحركة الإجتماعية إهتمام التحليلات العلمية بالنماذج البنائية الإجتماعية المنظمة والبرجماتية والتغير

١- Dieter. Nohlen, piper worterbuch zur politik. Theorie- Methoden Begriffe, piper, Munchen, zurich 3. Auflage 1989.

الإجتماعى منذ بداية القرن العشرين وحتى الان ، حيث إهتمت تلك التحليلات بالتأريخ للنظم ذات السمة التنظيمية والبيروقراطية فى ذات الوقت (١) .

وعليه إقتصرت إهتمامات التحليلات فى علم السياسة بالعمليات التى تشكل الرؤية فالإدارة فى التغيير مثل (الإنتخابات ، والبرلمان) فى إطار منظمات او مؤسسات التعبير عن الرغبات مثل الروابط الإجتماعية والأحزاب وكذلك التشكيلات والقوى التى تعبر عن المدخلات السياسية للنظام الإدارى ، وتلك ما اطلق عليها (Input- output-Analyse) .

تفرق هنا التحليلات السياسية بين الحركة الإجتماعية والرابطة الإجتماعية حيث تخرج الحركة الإجتماعية من دائرة الإهتمام لإفتقادها الطابع التنظيمى والمؤسسى بالإضافة إلى النظر على أن الضغط الإجتماعى والمؤسسى ليس خرقاً لإهتمامات المجتمع كله .

فى سياق آخر ترصد التحليلات المهتمة بالحركات الإجتماعية الجديدة كالحركة الطلابية ، حركة البدائل البيئية ، وحركات المجتمع المدنى مثل السلام ، المرأة ... الخ أنها لم تقدم فروقاً واضحة بين الحركة الإجتماعية وتلك النماذج فى شأن معيار العمل غير الرسمى أو غير التنظيمى (٢) .

نموذج تحليل الحركة كعملية سياسية يعنى أن الحركة الإجتماعية تفرض مدخلات على النظام السياسى الذى يستقطبها داخل آلياته ويضعها على اجندة السياسة ويخصص لها جزءاً من ميزانيته ، وتمثل هنا أحد القوى الإجتماعية التى تطرح مدخلات على النظام السياسى لتصبح جزءاً من العملية السياسية .

١- D. Gerds; Verhalten oder Handeln, Thesen zur sozialwissenschagtlichen Analyse sozialer Bewegungen, opladen ; 1984.

٢- D.rucht ; Institutionalisierungs tendenzen der neuen sozialen Bewegungen in : Hartwich, H 1983

وفى هذا السياق يذهب (ماكدام) إلى أربع مراحل تفرض بها الحركة مطالبها على النظام (١) .

١- ظهور عملية ذات طابع إجتماعى إقتصادى تمنح قدرة الحصول على فرصة سياسية للفئات المحرومة من الموارد والتى تقوم الدولة بتوزيعها .

٢- إستعداد الحركات الإجتماعية من إقتناص الفرصة السياسية التى لاحت لهم .

٣- ظهور وعى جماعى عند الجماعات التى تتحدى النظام السياسى .

٤- القدرة على كسب التأييد من جماعات أخرى خارج أعضاء الحركة ، لتوسيع المعارضة ضد القوى الرافضة لقبول مطالب الحركة الإجتماعية الجديدة .

أما علم إجتماع التنظيم مازال يحافظ على المسافة الفارقة بين الحركة الإجتماعية والروابط الإجتماعية والأحزاب ، حيث يحدد الفرق بدقة بينهما فيرى أن الحركة الإجتماعية قد تضم تنظيماً ولكنها لا تدخل ضمن التنظيمات الرسمية فى المجتمع (٢) .

من ناحية أخرى يكمن الجدل العلمى فى التحليلات الإجتماعية ، حول أثر الجوانب التكنولوجية (تكنولوجيا الإتصال الجماهيرى) على فاعلية وقدرة الحركة الإجتماعية فى التأثير على المجتمع ، وقدرتها على التغلب على مصاعب التكوين والصياغة التنظيمية وبلورة سلوكياتها الخارقة للنظام السائد .

فى مقابل الإتجاهات والمدارس العلمية السابقة تركز بحوث علم السياسة المهتمة بالأحزاب وكذلك علم إجتماع الأحزاب السياسية على الأصول التاريخية

---

[1] - Doug Machdam, political process and Development of Black Insurgency 1930-1970 - The University of Chicago Press , 1999,PP.30-40.

[2] - R. Heberle , Hauptprob;eme der politisden soziologie, stuttgart, opladen 1967 .

للحركات الإجتماعية، تلك التى تطورت منها الأحزاب المعاصرة (١) . فى حين ما زال باحثو الحركات الإجتماعية مصرين على عدم التحديد Unbestimmtheit حتى لمجرد نمو أو انعكاس ذاتى لضوابط تنظيمية أو مؤسسية (٢) ، وذلك لأن الحركات الإجتماعية المعاصرة على أقل تقدير تظل مختلفة عن مثيلتها التاريخية ، ونادراً ما يتشكل الصدى المجتمعى المتزايد للحركة الإجتماعية من خلال قيادة كارزمية ، كما تعتبر مسألة سيادة التوحد البرجماتى كمرحلة تسبق مركزية التنظيم والمؤسسية المجتمعية سمة أساسية ومعياراً قوياً لدى منظرى النماذج البنائية فى تفسير التغير الإجتماعى فى المجتمعات ، وهذا ما يجعلهم مصرين على مواقفهم المتشككه ، حيث يذهبون إلى أنه فى إطار ضوابط المجتمع المعاصر خاصة لا مركزية الأسس الديمقراطية تكون مثل هذه الحركات ذات تأثير محدود على تهديد ترابط السلوك الإجتماعى بالانهيار .

فيما يتعلق بمنظرى التبعية والجدلية " Interdependent " فقد تجاهلوا بحوث الحركات الإجتماعية سواء من حيث الشكل العام أو المحتوى لفترات طويلة . لكن الإهتمامات بالموضوع جاءت مبكرة وإن إرتبطت بعلم النفس الجماهيرى (Le Bon) أو علم الإجتماع الثقافى (Max weber) وكذلك نظريات الصفوة (Michels) أو أبحاث السلوك الجمعى .

والفكر الماركسى فى عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الإجتماعية وهى (العمالية ، والطلابية ، والفلاحية ، والنسائية، والثقافية) ، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الإجتماعية الداخلة فيه هى التى تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة ، وفى الوقت ذاته هى

---

١ - K. Beyme , Partaien in westhihen Demokatien , Munchen 1982.

٢ - D. Rucht : zur Organistion in der neuen sozialen Bewegungen, in falter 1984 .

القوى الرئيسية للإنتاج ، كما أنها أكثر القوى الإجتماعية تخلفاً فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها (١) .

يثير الجدل العلمي في تفسير الحركات الإجتماعية قضية " المحتوى أو الشكل " " Form - inhalt - Problem " حيث اصبحت مصدرا لمقولات تفسيرية جديدة ، تلك التي تحاول تناول الحركات الإجتماعية الجديدة من زاوية جملة التغييرات في القيم الإجتماعية المحورية ، وبالتالي تصبح الأغراض الأساسية للحركات الإجتماعية بهذا المستوى من التجرد صالحة للتفسير ومقنعه ؛ لكنها تكون أقل كثيراً في القوة والملاءمة التفسيرية للتغيرات الإجتماعية البنائية المألوفة (٢) .

إن ما يُظهره طابع عمليات الحركة الإجتماعية في الغالب ونتائج البحوث الميدانية يؤكد ما تمت الإشارة اليه من التباين البرجماتي للحركات الإجتماعية الجديدة ، حيث تركز على الهدف البرجماتي بصفة أساسية ولا تعير الأهداف التنظيمية الإهتمام في تكوين الحركات الإجتماعية ، بل حينما تصل إلى هذه المرحلة أو المستوى من التنظيم لايكون الحديث بصدد حركات إجتماعية وإنما بصدد الحديث عن منظمات أو مؤسسات عامة رسمية أن ثمة حقيقة في هذا الجدل مؤداها ، أن محاولات المنظرين المهتمين بالحركة الإجتماعية قد فشلت في ربط التوجهات والمقولات النظرية ذات المصداقية العلمية بواقع وظروف سلوك المنتمين للحركة وخاصة الفاعلين والنشطاء سواء بإتخاذ الاشتراكية التقليدية أو اليساريين الهجليين نموذجاً .

- هذه المناقشات بين الاتجاهات النظرية المختلفة لواقع الحركات الإجتماعية الجديدة ، تثير تساؤلات نظرية متوالية في توصيف ظروف

---

١ - إبراهيم بيومي غانم : الحركات الإجتماعية ، تحولات البيئة وانفتاح المجال ٢٠٠٤/٥/٠٨

٢ - H, Abromeit Parteienverdrossenheit und Alternativbemegung in ipvs 1982 .

وملابسات أزمة المجتمع المعاصر ؛ وفي هذا الصدد يتساءل Brand , Kw. ( ) (١) هل نحن شهود عيان أو بصدد ثورة إجتماعية؟ وهل أصبحت نماذج القيم المحورية السائدة والتى تشكلت فى سياقها بنية المؤسسات السياسية بالية وعديمة الفائدة ؟ أم أننا أمام مجرد مشكلات تكيف مع المتغيرات المجتمعة؟ تلك التى تتضح من رؤية الشباب المعاصر . ولمام هذه التحديات المستحدثة تعجز الحلول التقليدية على مواجهة المشكلات المجتمعية وهو ما أصطلح على تسميته C. offr selbstblockierung des systems وفى سياق تلك التساؤلات يذهب A. Touraine إلى أن الحركة الإجتماعية علاقة صراع فى إطار ثقافى يؤدى إلى تحويل أو تغيير شكل التنظيم الإجتماعى الذى تحدده المعايير الثقافية العامة أو من خلال علاقات الحكم والنظام السياسى (٢).

حيث يرى انه يجب إحلال الذات كحركة إجتماعية محل الطبقة ، لأن الذات كحركة إجتماعية تعنى تحقيق القيم الثقافية وتحقيق الإنتصار على خصم إجتماعى ، ومحور هذه الرؤية أن الذات باستمرار مشحونة بالإحتجاج ، لأن المجتمع الحديث يميل إلى إنكار إبداعيتها الخاصة وصراعاتها الداخلية ، ويقدم نفسه كنظام مضبوط آلياً متخلصاً بالتالى من الفاعلين الإجتماعيين وصراعاتهم . فمفاهيم التكنوقراط والليبرالية فى المجتمع الحديث أكثر إرتباطاً بالسلطة القائمة من الدعوة إلى حرية الذات . ولهذا السبب كانت فكرة الذات بالأساس إحتجاجية وهو ما يجعل مقولة الذات كحركة إجتماعية مسألة ضرورية .

مقولات نظرية فى تفسير الحركة الإجتماعية

١- Brand, K.W, Kontinuitat und Diskontinitat in den neuen sozialen Bewegungen, in : R. Roth, D. Neue sozialen Bewegungen der Bundesrepublik Deutschland, Main 1987 .

٢- A. Touraine : Soziale Bewegungen : Sozialgebiet oder zentrales problem soziologischer Analyse? In: J. Mathes, Hg., Krise der Arbeitsgesellschaft, Frankfurt , Main 1983- S,94-105 .

Thesenzur Protestbewegung

ثمة حقيقة هامة تظهر بوضوح فى سياق الكتابات السسيولوجية ، مؤداها أن ماتفرزه من مقولات هو نتيجه لخبرة مجتمعات معينة فى سياقات البيئة الإجتماعية والإقتصادية ، تلك التى تخلق ظروف وملابسات الأزمة للمجتمعة فضلاًعن القيم المحورية السائده في المجتمعات والمعايير الحاكمة التى تستند عليها فى التعامل مع الأزمة .

وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أنه إذا كانت الإتجاهات الكلاسيكية تتحدث عن التناقض بين الدولة والمجتمع والطبقة ، أو بين النظام الإجتماعى وبنائه ومؤسساته ، فإن الإتجاهات الحديثة تركز على الفعل الإجتماعى ، ويعد ذلك تحولا جوهريا من الإهتمام بفهم وتحليل البنى الإجتماعية إلى فهم وتحليل الحركة الإجتماعية والتركيز على الإنسان كفاعل إجتماعى ، وعليه فإن الحركة الإجتماعية تجعل من الإنسان وفعله محور إهتماماتها وهو الطرف الأساسى فى عملية التغيير (١) .

وبالرغم من هذا الجدل سنحاول عرض لبعض المقولات النظرية التى تعرضت لتفسير تنامى الحركات الإجتماعية الجديدة فى أوربا وخاصة ألمانيا .

أولا : هناك من يرى أن الحركة الإجتماعية الإحتجاجية أحد نتائج أزمة الديمقراطية الغربية ، والتى تتجلى فى ، أزمة القدرة والإمكانية ، أزمة فى القيم المحورية الأساسية من ناحية ، فى إطار التغيرات الإجتماعية والإجتياح التكنولوجى بالغ الأثر على الشباب من ناحية أخرى (٢).

وتأسيساً على ذلك ظهرت التحديات مبكرا من خلال المعارضة خارج المؤسسات البرلمانية ووسائل التعبير السائدة فى المجتمع .

---

[1] – إيان كريب ، النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٩ ص ٣٧٣ .

[2]- Richard Lowenthal : Der romantische Ruckfall, stuttgart 1970 .

وخلاصة القول أن الحركات الإجتماعية فى الوقت الراهن تُظهر عجزاً عميقاً فى معايير الديمقراطية الغربية وبصفة خاصة فى ألمانيا ، تلك التى لا تُرضِى أو تتوافق مع قيم الشباب المحورية .

ثانيا : ان واقع ممارسات الحركات الإجتماعية وتحليلات معظم المهتمين بها ، تؤكد على أن هدف الحركات الإجتماعية لم يعد الاستيلاء على السلطة ، وإنما تأكيد الذات من خلال الدفاع عن القيم الثقافية التى تحفظ للإنسان حريته ، وترتيباً على ذلك يصبح الإنسان ذاتاً لاموضوعاً ، عضواً فى حركة تتضمن أبعاداً متصلة بالهوية والثقافة وتأكيد الذات فى مواجهة الهيمنة والسيطرة من جانب القوى المتحكمة فى المجتمع المبرمج أو المجتمع الصناعى .

ثالثا : يؤكد بعض المنظرين على التراكم الخبراتى التاريخى للحركات الإجتماعية ، حيث يذهبون إلى أنه بدون الحركات الإجتماعية لجيل ١٩٦٨ تحت قيادة الطلاب الإشتراكيين الألمان (SDS) ، لم يكن لنهضة الحركة الإجتماعية الإحتجاجية الجديدة إمكانية الظهور والنجاح (١) . وحتى بعد حل (SDS) عام ١٩٧٠ دخلت مجموعات إحتجاجية ضد السلطة وجماعات برجماتية لينية ، وفى كل الحالات تشكلت هذه الحركات كعصيان أو تمرد ضد سلوكيات ومعايير المجتمع الصناعى ، وبالرغم من عدم تبنيها لبرامج سياسية واضحة ومحدده ، إلا أنها تميزت برفض نسق العلاقات والسلوك الإجتماعى القائم ، والوعى بالجوانب والقضايا السياسية والأهداف ووسائل تحقيقها .

رابعا : إن الحركة الإجتماعية لا تظهر بمجرد أن النظام الإجتماعى لا يعكس مصالحها كقوة مجتمعية وإنما لابد من وجود قوى إجتماعية تعبر عن هذه المصالح لتظهر الحركة من الكمون إلى الوجود ، ومن القوة إلى الفعل ، فهى لا تظهر ولا تعمل بذاتها ولكن عبر قوى مجتمعية وتعمل بالناس الذين يمثلونها .

---

[1]- Gerd Langguth bib . P. 277 .

خامسا : الحركة الإحتجاجية امتلكت دائما وتمتلك وهلة أو لحظه النموذج المثالى Modebewegung حيث إن الحركة الإحتجاجية كانت ولازالت فى المقام الأول حركة من المنتمين للشرائح الغنية تتضامن مع العمال أو المتأثرين بالأزمة مثلما كان الحال فى حركة الطلاب عام ١٩٦٨(١) ، حيث كانت تحت قيادة واضحة من المثقفين والطلاب .

ويمكن القول أن الحركات الإجتماعية الجديدة منذ ذلك الحين وهى تعتمد بدرجات قليلة على العمال بل أن القواعد الإجتماعية لها تكمن فى شرائح المثقفين والطلبة والفئات الأخرى ؛ وعليه فإن الحركات الإجتماعية الجديدة لا تتقيد بأطر طبقية محددة فهى تسعى لتغيير أنماط الحياة أكثر ما تسعى إلى التأثير البنيوى فأهدافها ثقافية بالأساس . وتتميز بمستوى وعي مرتفع .

سادساً : فى حين تكونت وتأثرت الرؤية والأهداف السياسية للحركات الإجتماعية لجيل ١٩٦٨ فى سياق العديد من الأيدولوجيات المختلفة .

تبنت المنظمات السياسية اليسارية الجديدة خاصة التى تشكلت بعد عام ١٩٧٠ شعارات الأيديولوجية المتشددة ؛ إلا أنها رفضت التنسيق فى نشاطها مع منظمات اليسار المتشدد خارج حدود المنطقة . وعلى نفس المنوال فى مرحلة " حركات ضد السلطة " رفضت تلك المنظمات التنسيق والعمل العابر الإقليمى Uberregianal إلا أن هناك وقفات أيديولوجية تُظهر التحولات فى الحركة الإحتجاجية القديمة لجماعات كادر (طليعة) Boleschewistischen منها :

- التعصب للمذهب السياسى العقيدية Dogmatismus
- الطبقة العمالية كقائدة للثورة Die " Arbeitklasse " als Fuhrer der Revolution ، خاصة بعد حل SDS أصبح الإدراك الفعلى يتجه إلى وجوب أن تكون الطبقة العمالية على قمة الحركة الثورية وليس المثقفين .

١- Gerd Langguth, bib . P. 279.

- الإعراض عن التلقائية والعفوية Abkehr von der spontaneitat

فبدلاً من الإعتماد على الحركات التلقائية تدخلت الكوادر التى تتسم بالصرامة العقائدية وصاغت خطط عمل كاملة لاتقبل الجدل أو المناقشة .

- تفضيل التنظيم Bejahung der Organisation

بدأت بإعداد وتثقيف جماعات الكادر على مبادىء الثورة وأفكار لينين المطورة بشأن الديمقراطية المركزية .

- العودة للكفاح فى مواجهة واقع السياسة اليومى

Ruckkehr zum Konkreten tagespolitischen Kampf

سابعاً : لقد جاء تشكيل أو تأسيس الحزب الشيوعى الألمانى (DKP) ومنظماته المساعدة وبخاصة رابطة الطلبة الماركسين فى سياق إخفاقات الحركات الإحتجاجية القديمة ، وكان لذلك دور حاسم فى ظهوره فى ذلك الوقت ، وظلت استراتيجية الحزب الشيوعى مدة طويلة متأرجحة وغير ثابتة .

ثامناً : أهم نتائج حركة الإحتجاج " ضد السلطة " هى تنامى ثقافة العمل السرى ، العمل تحت السطح Undergrund Kultur سواء كانت ذات اهتمامات سياسية أو غير سياسية فيما يمكن أن يوصف بالاتجاه ضد الثقافة " gegenkultur" أو ثقافة الإحتجاج السرى ، لقد قدم إنتشار الولع بحركة الإحتجاج " ضد السلطة " البيئة والنموذج فى العمل للشباب ؛ مما ساعد على تكوين شبكات وجماعات من الشباب تحمل أو تنتمى لثقافات فرعية ذات طابع معين على منوال ضد الثقافة ، خاصة فى النصف الثانى من السبعينات .

تاسعاً : لقد تشكلت أعداد كثيرة من الإرهابين من خلال المدرسة الفكرية للحركات الإجتماعية ومثال ذلك الإرهاب العسكرى للجيش الأحمر عام ١٩٧٧ (RAF) والحركة المتحدة ٢ يوليو ، وكذلك عمليات الخلايا الثورية Revolutiionaren zellen والتى هددت الأمن بشكل عام فى ذلك الوقت ،

واخذت العمليات الإرهابية شكل مؤثر وفعال من خلال التنسيق الدولى بين المنظمات الإرهابية .

عاشراً : تأسست الحركات الإجتماعية الجديدة فى الوقت الحاضر (حركة السلام ، البدائل ، أحزاب الخضر .... الخ) على تقاليد وتراث الحركة الإحتجاجية لعام ١٩٦٨م ، حيث كان معظم أعضائها الفاعلين من الطلاب الإشتراكين الألمان (SDS) على إعتقاد مؤداة ، إنه بالإمكان تغيير العالم ، ودارت كل الحوارات الأيديولوجية حول تلك الرؤية إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإحتجاجية الجديدة بعيدة تماماً عن الإرتباط بالنظريات السالفة ؛ بل تأسست وفق وفى سياق رؤية أو تشخيص تشاؤمى للمستقبل ؛ وعليه فإن تلك الحركات نشأت من خارج مؤسسات الدولة ، ومثلت قطيعه مع جهازها البيروقراطى ، كما أنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة أو مزاحمة الأحزاب والمؤسسات السياسية مجال نشاطها بل تستهدف المشاركة الإجتماعية الفاعلة والمؤثرة .

حادى عشر : بعدما دخلت أحزاب الخضر البرلمان ، كما حدث فى البرلمان الألمانى ؛ إكتسبت الحركة الإحتجاجية الجديدة فى ألمانيا مرحلة نوعية جديدة . حيث تراجع جزء من المعارضة غير المؤسسية ، وأصبحت أحزاب الخضر فى مأزق خطير بالرغم من دخولهم البرلمان ، حيث التشتت بين ثقافة المحافظين التقليدية ، وإنتقادات المجتمع المدنى واليساريين فيما يتعلق بقضايا الإقتصاد والسياسة الإجتماعية .

ثانى عشر : إن عودة النهضة والإزدهار للحركة الإجتماعية الإحتجاجية ، يتحتم أن يقابل بمجتمع ديمقراطى ودرجة عالية من التسامح فى مقابل الرؤى المختلفة للعالم ، ونماذج الحياة الأخرى المختلفة ؛ بالاضافة إلى تماسك داخلى وإستعداد وروح سياسة عالية للحوار والتفسير .

إن الغالبية العظمى من الشباب يفضل النظام الديمقراطى ومعاييره المنظمة للسلوك الإجتماعى ، مع أنهم يُحسبون على الحركات الإحتجاجية يتحتم أن يُقابل بمجتمع ديمقراطى ودرجة عالية من التسامح فى مقابل الرؤى المختلفة للعالم ، ونماذج الحياة الأخرى المختلفة ؛ بالاضافة إلى تماسك داخلى وإستعداد روح سياسية للحوار والتفسير .

إن الغالبية العظمى من الشباب يفضل النظام الديمقراطى ومعايير المنظمة للسلوك الإجتماعى ، مع أنهم يُحسبون على الحركات الإحتجاجية ؛ لقلة ضعيفه هى التى ترفض الحرية الديمقراطية .

الحركات الإحتجاجية الجديدة فى مصر

النشأة والسياق السسيو – سياسى إقتصادى

نشأت الحركات الإحتجاجية فى حقبة زمنية تشهد إختلال وتناقض فى السياقات والمحددات المجتمعية ، التى تتشكل فى إطارها علاقات القوى الإجتماعية والسياسية وما تفرزه من حركات إجتماعية إحتجاجية مختلفة الأنماط والأهداف ؛ فثمة حقيقة رصدتها تحليلات فى التراث العلمى تؤكد على أن تجربة التحول فى السياسات بإتجاه الليبرالية إتسمت باللاتناسق بين المجالات السياسية والإقتصادية ، حيث أنجزت خطوات واسعة وسريعة فى مجال التحرير الإقتصادى ، فى المقابل لم تتخذ إجراءات وخطوات متناسبة فى مجال الحريات السياسية ومؤسسات التعبير وبصفة عامة فى مجال الليبرالية السياسية .

كرست تلك السياسات إختلال وتناقض بين تراكم الرغبة فى المعارضة للفئات المتضررة من سياسات التحرير الإقتصادى والبيئة السياسية التى لا تتيح لها فرصة التعبير ، وظهرت تلك التناقضات على صورة أنماط مختلفة ومتنامية من الاحتقانات السياسية والإجتماعية ؛ وبدأ التعبير عن تلك الحالة باشكال مختلفة تلقائية أو منظمة مثل الإضرابات العمالية والاحتجاجية الفلاحية ، والجماعات المطالبة بتغييرات ديمقراطية ودستورية ، حيث بدأته الإحتجاجات القومية تزامناً

وتضامناً مع إنتفاضة الأقصى ، مروراً بإحتلال العراق والذى قاده النخب المثقفة (١) .

يمكن توصيف الحالة المصرية فى تلك الأثناء وفقاً لمقولات C. offe بأنها حالة إنغلاق النظام" Selbstblokierung des systems " حيث تعجز الحلول التقليدية عن مواجهة المشكلات والتطلعات فهى الحالة التى يعجز فيها المجتمع عن تقديم حلول تتناسب ومتغيرات وقيم وأهداف الفئات والشرائح المختلفة ؛ وحتى فى الحقب التاريخية التى لا تشهد حركات إجتماعية فى مواجهة المجتمعات التى تعانى من الركود السياسى تظل أشكال الإحتجاج متوافرة طالما أن الإستقطاب دائر فى الصراع الإجتماعى ، فقد يظهر على أشكال متنوعة من الإحتجاج غير الواضح ، والذى يستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم والالتفاف حولها أو التحايل عليها .

وتلك الحالة دعت بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية فى أن تفرق بين نوعين من الإحتجاجات ، بين الإفتراضى والذى يظهر على الأنترنت ورسائل الهواتف المحمولة والفضائيات ، والحقيقى الذى يجرى عملياً ويشارك فيها آلاف المتأثرين بظروف وملابسات الأزمات المجتمعية (٢) .

انعكست حالة الإنغلاق فى النظام هذه على حالة المشاركة للسياسية والمجتمعية بوجهه عام ، حيث اتسمت بالظاهرية والمحدودية سواء كانت فى الانتخابات أو الاستفتاءات العامة والمحلية وداخل الأحزاب أيضا ، حيث تتم المشاركة فى الشأن العام فى اضيق الحدود فقد بلغت نسبة المشاركة فى أعلى

---

[١] - مركز البحوث العربية والإفريقية . الحركات الإجتماعية وتطور الحالة الإحتجاجية فى مصر ص ١٢.

[٢] - عمرو الشوبكى : مصر بين الأحزاب الإفتراضى والحقيقى ، مصر اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠، القاهرة .

معدلاتها ٢٣ % من إجمالى المقيدين فى جداول الإنتخابات ؛ وفى ذات الوقت وجدت التيارات السياسية النشطة نفسها خارج الإطار القانونى للنظام السياسى حيث لم يسمح لجماعات الإخوان المسلمين بتكوين كيانات أو مؤسسات سياسية مستقلة ؛ ومع تزايد تأثير تلك التيارات وميلها أحياناً كثيرة لإستخدام أنماط من العنف السياسى (١) ، بالاضافة إلى فوزها فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة باغلبية مقاعد المعارضة (٨٨ مقعداً) ، حيث أثبتت قدرتها على المنافسة ، أصبح ظهور حركة الإخوان المسلمين كمنافس قوى على الحكم من خارج الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى النظام السياسى العام أحد العوامل الحاسمة فى تطور عمليات الإحتجاج ، حيث رفعت مع غيرها من الحركات سقف الإحتجاج وكسر حاجز الخوف من تحدى السلطة وإنتزاع حق تنظيم الإحتجاج العلنى .

– يستكمل مشهد الخلل فى بنى ووظيفة الأحزاب المصرية عنصراً هاماً من ملابسات أزمة البيئة المسيو – سياسية المصاحبة لتطور عمليات الإحتجاج ؛ فالأحزاب المصرية لايمكن إعتبارها مؤسسات سياسية بالمعنى المتعارف عليه مفهوم المؤسسية . حيث يشيع ظاهرة " الشخصنة " والتى تظهر ملامحها فى أهمية دور الأفراد فى صنع القرارات ورسم معالم السياسة الحزبية وإدارة العمل الحزبى وبالتالى لاتوجد مشاركة حقيقة من كوادر الأحزاب مع إفتقاد آليات التجنيد والحراك بين القيادات واساليب العمل وعدم إمتلاك الرؤية الفكرية الواضحة المستقلة وعليه أفتقدت القدرة على الحوار السياسى مع الشرائح الإجتماعية والتيارات المختلفة فى المجتمع ، ولم تستطع إستقطاب قاعدة

---

[١] – عبد الحميد زيد : البناء الحزبى وأزمة المؤسسية . بحث منشور . فى مؤتمر البعد الإجتماعى فى سياسات التنميه ، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم ، ١١-١٣مايو ١٩٩٤م .

جماهيرية خاصة من الشباب ، تلك القاعدة الجماهيرية التى يمكن تعبئتها لصالح مواقف الأحزاب السياسية .

وعليه تبدو الأحزاب كأبنية خاوية أو ما يطلق عليه " أحزاب جرائد " ؛ تلك الحالة التى بدأت عليها الأحزاب السياسية من الجمود السياسى وعدم التفاعل مع قضايا المتغيرات المجتمعية والدولية وطموحات الأجيال المتجددة أعطت الفرصة للحركات الإحتجاجية للتفاعل مع تلك القضايا من خارج البناء الحزبى المشارك فى النظام السياسى العام .ويمكن الإشارة إلى أن هناك عدم تفعيل لآلية المُساطة ، وتظهر فى عدم قدرة المواطنين على ممارسة مبدأ ممارسة عقاب السلطة بالاضافة إلى إختلاف العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لهيمنة الثانية .

– لقد تأثرت حالة البيئة السسيو – إقتصادية بشدة بعمليات التحول السياسى الدولى ، بصفة خاصة شروط المؤسسات الدولية فى إعادة هيكلة النظام الإقتصادى والإجتماعى ، مما أحدث تغييرات جذرية فى البناء الإجتماعى (١) ، حيث يذهب بعض المفكرين إلى إعتبار إجراءات التحرير الإقتصادى حجر الزاوية فى صياغة ملابسات أزمة المجتمع المصرى ، فقد تحملت أعباءها أو التكلفة الإجتماعية لها الفئات الشعبية الأكثر عدداً والأقل تنظيماً والقدرة على التعبير عن أهدافها ، وعدم إمتلاكها وسائل ضغط على صانع القرار بالوسائل التقليدية ؛ وعليه ألقت سياسات التحرير الإقتصادى بظلالها على أوضاع الفئات الشعبية بمزيد من التدهور ، حيث إرتفعت أسقف الإحتجاجات النقابية وعمال الشركات التى تم بيعها وكثير من الإضرابات والاحتجاجات الفئوية المختلفة .

– ساهم البعد الدولى بدرجة كبيرة لفترة زمنية محدودة فى صياغة ملابسات الظروف المصاحبة لتطور الحركة الإحتجاجية ، خاصة فيما عُرف

---

[١] – عبد الحميد زيد : مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩ .

بالرؤية الأمريكية فى شأن إعادة صياغة مجتمعات المنطقة العربية ، حيث أسست الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها على محاور تعتقد أنها عقبات أمام التحول الديمقراطى مثل نقص الحرية السياسية ونقص فى المعرفة وعدم تمكين القوى السياسية والإجتماعية وبخاصة المرأة ... معلنة بذلك أن سيادة الدول ليست مطلقة وأن التدخل فى شئون الدول لحماية إحترام حقوق الإنسان والأقليات لا يتنافى مع إحترام السيادات الوطنية بل هو تأكيد لها ، حيث أن هذه السيادة لم تتقرر الا لحماية هذه الحقوق (١) .

– يعطى بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية وزناً كبيراً للتحولات فى البنية الطبقية للمجتمع المصرى بصفة عامة وللشرائح الوسطى والدنيا من الموظفين فى تشكيل ظروف تطور الحركات الإحتجاجية فى المجتمع المصرى ؛ حيث أن التغيير فى الطبيعة الطبقية للنظام السياسى ، وإنحياز السياسات العامة لمؤسسة الملكية الخاصة وإستمرار سياسات التمكين لقواعد الإنتاج الرأسمالية تضمن بالضرورة طرح صيغة جديدة للعلاقات المتبادلة فيما بينها . وعليه تبدو الشرائح الوسطى والدنيا من الموظفين قد وصلت إلى حالة من الوعى بعدم توافق طموحها ومصالحها فى ظل الشكل الانتقالى للدولة المصرية وطبيعة تحالفات النظام السياسى الطبقية (٢) ،مؤكدة فى هذا الشأن أن الإنتماء الطبقى لجهاز الدولة يمكن أن يمارس دوراً حاسماً مع أو ضد الطبقات الإجتماعية فى المجتمع .

---

[١] – هالة مصطفى : المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى – مجلة الديمقراطية – السنة الثالثة – العدد التاسع سنة ٢٠٠٣م .

[٢] – عماد السبع : الدلالات الطبقية لصحوة الموظفين فى مصر . الخميس ٧ فبراير ٢٠٠٧ م .

هذه الرؤية أحبتها النتائج السلبية لسياسات التحرر الإقتصادى وإخفاقات السياسات الإجتماعية فى مواجهتها ، مما كرس رؤية شائعة مؤداهـا إنسحاب الدولة من دورها الإجتماعى إستجابة للمؤسسات الدولية والتنصل من الدور التقليدى فى مساعدة الفئات والشرائح غير القادرة على مواجهة أعباء الحياة . ورصدت هنا المؤشرات الإحصائية متغيرات أوضاع الموظفين العاملين بأجر ثابت ما يؤكد إقترابهم من فقراء الدخل فى مصر وعدم قدرتهم على توفير فرص الغذاء والصحة والتعليم الأساسية والمناسبة ؛ بالاضافة إلى عدم قدرة سياسات التوظيف على إستيعاب الأعداد المتزايدة فى قوى العمل مما انعكس على شكل مشكلة البطالة بوضعها الحاد الآن .

كل ذلك جعل مطالب صغار ومتوسطى الموظفين بالدولة لتحسين أوضاعهم ومستوياتهم الحياتية ذات أولوية فى سياق أنماط حراك القوى المتطلعة إلى التغيير الإجتماعى الشامل ؛ ورسم ملمحاً جديداً من ملامح ملابسات الأزمة التى صاحبت تطور الحركة الإحتجاجية فى مصر .

– رغم ما سبق طرحه إلا أن واقع الحال لا يعدم بعض التداعيات المهمة التى تؤكد أن الساحة السياسية أصبحت أكثر إنفتاحاً وشهدت استقرار بعض أشكال الممارسات الديمقراطية ، وإن كانت غير مكتمله وتنوع الفاعلين حيث لم تعد النخب الحاكمة تحتكر الممارسة المشروعة للسياسة ، بل زاحمتها بقوة تيارات سياسية من خارج النظام وبالاضافة إلى إعادة إكتشاف القوى السياسية للشارع ولدينامية التعبئة الجماهيرية تولدت ثقافة محاسبية شعبية بإتجاة النخب الحاكمة ودفعها إلى تبرير سياستها فى سياق خطابات رسمية . تلك الحالة التى ظهر عليها النظام أكثر اعتدالاً وتسامحاً فى مواجهة الحركات الإحتجاجية عن ذى قبل ، حيث واجهتها أجهزة الدولة بإجراءات مختلفة سواء لبعض الطلبات خاصة الطلبات الفئوية (الضرائب العقارية وعمال غزل المحلة وكفر الدوار) أو التصدى للبعض الاخر أو السماح بالتنظيم الإحتجاجى العلنى ، تلك

الحالة كسرت مستوى الخوف لديها ، حيث يمكن رصد تواتر العمليات الإحتجاجية المتفرقة وإن كانت غير متضامنة ومتفرقة وأفتقدت كثيرا للتنسيق اللازم إلا أنها فى النهاية بلورت حالة من العدوى الإحتجاجية وصفت بأنها حالة إحتجاجية عامة ، فقد تم رصد تزايد مستمر للاحتجاجات ، ففى عام ٢٠٠٦م كان هناك ٢٢٢ حالة إحتجاج وصل إلى ١١٠٠ حالة إحتجاج فى عام ٢٠٠٧ م .

استغلت النقابات المهنية تلك الحالة وبادرت بالضغط بإتجاه الدفاع عن مصالح أعضائها والدخول فى معترك الشأن العام مثل نادى القضاة ونقابة المحامين والصحفين والمهندسين... الخ، فى مقابل تلك الحركات الإحتجاجية المتفرقة حاولت مجموعات المعارضة والنشطاء السياسين ورموز المجتمع المدنى تأسيس صياغات توحد بينهم فيما يخص الشأن العام ؛ إلا أن تلك المحاولات لم يُكتب لها الإنتشار والاستمرار كما فى الحالات الفئوية والنقابية .مما جعل البعض يصف هذا المشهد الإحتجاجى بأننا أمام حركات إحتجاجية جديدة يعبر فيها المتأثرون وخاصة الشباب عن أنفسهم وأمالهم وعن هويتهم الفردية والجماعية فى سياق فرصة ثقافية تولكبت مع غلاء الأسعار وقلة الأجور والسلع ، وقوة إجتماعية معارضه لم تبلغ مرحلة النضج والاكتمال لتدافع عن مطلب التغيير (١) .

سمات الحركات الإحتجاجية المصرية

بين الخبرة الأوربية وتحديات البنية الإجتماعية ....إنتصار وإنكسار .

ثمة حقيقة ترصدها الخبرات المختلفة للحركات الإحتجاجية الدولية والمحلية ، أن خبرة الحركات الإحتجاجية المصرية تختلف فى الكثير عن مثيلتها

---

[١] – كمال حبيب : حركات الإحتجاج الجديدة فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٥١ .

الأوربية ولكنها قد تتشابه أيضاً فى العديد من عناصر ظروف النشأة والتطور وما تستهدفه من تغييرات في سياق العلاقات القائمة فى المجتمع .

حتى بلدان أوربا الشرقية التى شهدت تحولات ليبرالية فى وقت متقارب تعرف تلك الإختلافات الجوهرية إلا أنها تتسم بالعديد من الخصائص المشتركةالتى أمتد تأثيرها إلى مناطق متفرقة من العالم .

ويمكن التأكيد على رؤى بعض المهتمين بالحركات الإحتجاجية (١) ، والتى تذهب إلى أن بلدان أوربا الشرقية صنعت نُظمها الإشتراكية لعبة تقسيم النفوذ بين السوفيت والأمريكان بعد الحرب العالمية الثانية ، وأنهتها أيضاً البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث لم تعرف هذه المجتمعات نموذجاً واحداً للثورة الشعبية أو العصيان المدنى من أجل التخلص من إستبداد نظمها الإشتراكية ، حتى أن المجتمع السوفيتى إنهار من داخلة من خلال إجراءات ميخائيل جورباتشوف ولم تكن عبر ثورة شعبية . ومع ذلك تتسم تلك المجتمعات ببعض السمات العامة التى أثرت بشكل مباشر على الحركات الإجتماعية الإحتجاجية يمكن إيجازها فى الآتى (٢) :

إن تلك الأنظمة مهجنة سياسياً ، بمعنى أن تلك المجتمعات تمتلك فعاليات سياسية مُستقلة عن تسلط الدولة وهيمنتها مما أتاح هامش ديمقراطى لحركات التغيير السياسى من خلال بناء التحالفات وتعبئة الجماهير والإفادة من قواعد اللعبة القائمة مثل إمكانية عقد إنتخابات حرة . عضد من موقف تلك الحركات بحثها الدائم عن تحالفات من خلال إئتلاف قوى المعارضة بإختلاف أطيافها فى

---

[١] – عمرو الشوبكى : وهم الثورة الشعبية ، مصر اليوم ٢٠٠٧ م .

[٢] – سامح فوزى : أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى . التقرير الختامى لورشة العمل ١٩–٢٠ مايو ٢٠٠٧م ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ص ٢٣٥ – ٢٥٩ .

إطار قيادة كارزمية تساعد على تحقيق هذا التحالف كما حدث فى بولندا تحت قيادة اليخيافاليسا ، وفيكتور يوتشينكو فى أوكرانيا ، وفاسلاف هافل فى تشكوسلوفكيا ، وكوستنيكافى صربيا ؛ بالإضافة إلى ذلك شهدت الحركات الإحتجاجية فى تلك المجتمعات مشاركة نشطة من شريحة الشباب ؛ وسعت إلى إنتخابات ديمقراطية وسعت لضمان نزاهتها عملاً على تعزيز الديمقراطية . وفى هذا السياق يمكن التأكيد على بعض الإعتبارات التى تظهر التباين بين ملابسات وظروف نشأة الحركة الإحتجاجية فى تلك المجتمعات والمجتمع المصرى .

أولاً : إن الديمقراطية كهدف سعت الحركات فى أوربا الشرقية لتحقيقه كان واضحا ، حيث لم يتواجد عداء للغرب ، بعكس الحال فى الخبرة المصرية التى حملت وجداناً منقسماً تجاه الغرب حيث التقدير لتقدم الغرب وديمقراطيته ومقت سياساته الإستعمارية ، فقد كمنت فى الخبرة المصرية تناقض واضح بين الإستقواء بالغرب للديمقراطى واللجوء إليه وطلب الدعم فى مواجهة النظام السياسى ، وفى الوقت ذاته تتنصل منه وتميل إلى هجائه فى خطابها السياسى .

ثانيا : فى أوربا الشرقية كان التحول الديمقراطى برنامجاً متكاملاً وهدفاً فى حد ذاته ، أما فى الخبرة المصرية تلازم الهدف الديمقراطى بالوطنية ، حيث لم يكن مقبولاً أن يتم إستهداف الديمقراطية دون التأكيد على قضايا الوطنية ومكافحة الاستعمار والعدوان الإسرائيلى والتدخلات الغربية ، والهوية القومية والسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية .

ثالثا : ابتكرت الحركات الإحتجاجية فى أوربا الشرقية وسائل جديدة للتواصل مع كافة قطاعات المجتمع وشرائحه ، وبذلت جهداً كبيراً فى مخاطبة إهتمامات المواطن العادى حيث وضعت إحتياجاته فى صميم أهدافها ، بعكس الحال فى الحاله المصريه حيث فشلت الحركات الإحتجاجية فى إستقطاب الجماهير العازفه عن المشاركة لنخبوية الخطاب السياسى والبعد عن إهتمامات وإحتياجات المواطنين .

رابعا : وفقاً لحالة التطور السياسى والثقافى والإجتماعى التى عاشتها تلك المجتمعات لم تشكل علاقة الدين بالدولة مشكلة ، فى المقابل مثلت علاقة الدين بالدولة وعدم الإتفاق على جوهر العلاقة بينهما مصدراً للإختلاف السياسى بين التيارات الإحتجاجية من ناحية ، وتوفير غطاء شرعى دينى لبعض الجماعات من ناحية أخرى ، وربما استخدمه النظام أيضاً للدفاع عن سياساته .

– وفى سياق ما تم طرحه من عناصر الإختلاف والتباين مع الحركات الإحتجاجية الأوربية وتوثيق تطور الحركات الإحتجاجية فى مصر من خلال تطورها وتفاعلها مع الأحداث والقضايا المجتمعيه ، طبيعتها والبيئة الإجتماعية المحددة لسيرورتها ، يمكن عرض لبعض الإعتبارات التى تُظهر أهم سمات تلك الحركات فى الأتى :

أولا : ينطبق على معظم الحركات الإجتماعية الجديدة ، معيار السعى لتحقيق المطالب من أعلى من خلال أجهزة صنع القرار ، وليس السعى إلى إحداث التحول من خلال الهيمنة الإجتماعية والثقافية والتغيير فى أنماط الحياة ؛ (١) .

ثانيا : إن مؤشرات واقع تطور الحركات الإحتجاجية ، تبرهن على أن الحركات المصرية أستفادت من ظرف الدعم الدولى الإستثنائى خلال عامى ٢٠٠٤ م، ٢٠٠٥ م ، حيث كان تشجيع الحركات الإحتجاجية التى تستهدف التحولات الديمقراطية من أولويات الأجندة الأمريكية والإتحاد الأوربى . كما حرك هذه الإحتجاجات وأستفاد منه أيضاً إنغلاق النظام وعدم قدرة الحلول التقليدية على مواجهة إحتياجات ومتطلبات المرحلة .

ثالثا : بحثت الحركات الإحتجاجية المصرية عن تحالفات وتوافق سياسى واسع ، فقد حاولت إعادة صياغة مطالب قوى وتيارات المعارضة المختلفة ، إلا

١- ALAN Scott, Ideology and the New Social Movement, London 1990 .

أنها أخفقت فى بناء تلك التحالفات ، وذلك لغياب الثقة بين هؤلاء الشركاء ، وانعدام التوافق حول القضايا الأساسية مثل العلاقة بين الدين والدولة ، ناهيك عن عدم قدرتها على إستقطاب مؤسسات المجتمع المدنى أو قطاعات الشباب . ولنجاح الحركات الإحتجاجية تحتاج لتحالف مختلف تكوينات المجتمع وطبقاته مثل رجال الأعمال ، المؤسسة الدينية ، المهنيين . المؤسسات الإعلامية ... الخ حيث تشكل تحالفاً عريضاً يوفر الدعم الشعبى والمالى والغطاء الشرعى اللازم .

رابعا : فقدت الحركات الإحتجاجية فى مصر عنصر الشباب ، أولئك الذين أنصرفوا للتعبير عن قضاياهم بوسائل أخرى لا تعرف الملاحقة مثل المدونات على الانترنت ، وذلك احتجاجاً منهم على أسلوب إدارة الحركات وسيطرة النخب السياسية المعارضة ذات المرجعيات التقليدية على أسلوب عملها وخطابها السياسى .

خامسا : إن تلاقى حركة الإحتجاج فى الخبرة المصرية مع ممثلى نادى القضاه ، والذى أسس على خلفية مطالبة نادى القضاه بإستقلال القضاة ونزاهة الإنتخابات ، وبالرغم من تعلق آمال المعارضة على القضاة ، إلا أن الخبرة أظهرت تراجعاً فى موقفهم وعدم القدرة على مقاطعة الإشراف على الإنتخابات ، ومع ذلك فقد رفعوا سقف التوقعات المطالبة بالديمقراطية وظل دروهم مؤثراً فى دعم حقوق الإنسان .

سادساً : إفتقاد الحركات الإحتجاجية فى مصر للعمل الجماعى السياسى ، فى غياب بيئة ثقافية مساعدة للتحول الديمقراطى ، فقد ساد بين شركاء التحالفات مشاعر الإرتياب والكراهية المتبادل والرغبة فى تسيد سدرة القيادة لحصد مكاسب ذاتية . لم تدرك الحركات الإحتجاجية أن الأمر يحتاج إلى عمل تراكمى متواصل يعتمد على بناء وعى الفرد وإنشاء بنية ثقافية للتحول الديمقراطى يعتمد على قاعدة شعبية مؤمنة باهمية الديمقراطية وقوى إجتماعية قادرة على حمايتها

سابعا : الخبرة المصرية تُظهر حاجة تلك الحركات للتربية السياسية ، لإعداد قطاعات واسعة من المشاركين والنشطاء والمجتمع بصفة عامة ، حيث يستوجب ذلك التخلص من النخبوية والاستعلاء على الجماهير والقوى السياسية والمنظمات المهتمة بذات الشأن ، وعدم طرح شعارات غير قابلة للتطبيق عملياً ، يضاف إلى ذلك ضرورة البحث عن وسائل جديدة في التعبئة والاتصال بالجماهير . بمعنى ابتكار آليات تعتمد على نماذج ثقافية من البيئة المحلية تحقق التأثير الفاعل في المجتمع .

ثامنا : على مستوى الرؤى الفكرية التي تحكم صياغة أهداف الحركات واسلوب تعاملها مع الواقع تحتاج لمراجعة ، حتى تتناسب مع واقع المجتمع وثقافته المدنية ، حيث يجب التخلص من فكرة إحداث التغيير السياسي الجوهري السريع ، لأنه يحتاج إلى بناء القاعدة الجماهيرية والثقافية المدنية الملائمة ولذات السبب لا يجب أن يستمر الإعتقاد سائداً بأن التغيير قد يأتي بالضرورة بالديمقراطية ، حيث ما زالت الجماهير تتعلق بنموذج الدولة التي تقدم لها الخدمات الأساسية بصرف النظر عن مستوى الديمقراطية التي تطبقها . وبنفس الدرجة من الأهمية على الحركات الإحتجاجية الا تغرق في تفاصيل إظهار وطنيتها بالشعارات التقليدية التي لا تتناسب والمتغيرات المجتمعة المعاصرة لأن المواطن المصري بحاجة إلى الإقتناع بأن الديمقراطية هي الشرط الرئيسي لإحياء الوطنية .

تاسعاً : لكل الأسباب التي سبق طرحها بالاضافة للمستجدات الدولية وقدرة النظام على التماسك والتعامل مع هذه الحركات الإحتجاجية ، تراجعت تلك الحركات تدريجيا ، لأنها لم تعكس تماسك وقدرة على التنظيم الداخلي على أرض الواقع في مواجهة الأزمات التي تعترضها . كما أنها لم تستفد من قواعد اللعبة السياسية وقاطعت الانتخابات في حين أنها الفرصة التي يمكن من خلالها التفاعل مع الجماهير وإختبار قدرتها الحقيقية على قيادة التغيير المستهدف ، كما

أنها لم تستطع تحييد الدعم الدولي الذى يحظى به النظام السياسى ، حيث تحولت الرؤية الدولية المشجعة للتحول الديمقراطي بعد نجاح حماس للوصول لسدة السلطة فى فلسطين ، ودخول الإخوان المسلمين كمنافس قوى على السلطة بعد حصولهم على ٢٠ % من أصوات البرلمان المصرى .

عاشرا : تعتبر مسألة تحديد الهوية حجر الزاوية فى تحديد أطر العمل الإجتماعى والإحتجاجى الذى يستهدف التغيير ، وتثير قضية الهوية عدة مسائل هامة منها شعور الفاعلين أو المهتمين فى الحركة بينهم وبين حدودهم ومواقعهم كجزء من كل أو ما يطلق عليه مستوى الإستقلالية . وهذا ما يعنى الوعى بالحدود الفاصلة بينها وبين الحكومة من ناحية ، وبين نشطاء العمل السياسى من ناحية أخرى ، وهذا يفرض تحدى للحركة يتمثل فى مدى تطابق الهوية التى يحددها الإطار مع المنتمين إليه ، وتدعيم طاقات الجماهير على تنظيم أنفسهم ، بالاضافة إلى التحدى الذى تثيره مسألة الهوية الوطنية والهوية العالمية ، وعليه فإن إعتبار الأطر المحلية جزءاً من حركة إجتماعية عالمية لا يتعارض مع هويتها الوطنية (١) .

---

[١] – عزه عبد المحسن خليل . الحركات الإجتماعية فى العالم العربى ، بحث لمركز الدراسات العربية والإفريقية بالقاهرة ٢٠٠٣م ، ص ١٨ .

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية "

في هذا الجزء والذى يستعرض بالتحليل لحركة كفاية والضرائب العقارية كحركات إحتجاجية سوف يتم الإعتماد بشكل أساسى على المادة الميدانية من بيانات توافرت من خلال إستخدام أدوات البحث الميدانى ، حيث اعتمدنا على المقابلات المفتوحة والمناقشات الجماعية فى جلسات متعددة لقيادات الحركة ، وقد إعتمدت طريقة جمع المعلومات وفقاً لهذه الآلية على دليل المقابلة المحدد سلفاً بمجموعات من الأسئلة حول محاور رئيسة لتحليل الخلفية التاريخية ومحددات النشأة ، ومراحل تطورها ، وموقفها التنظيمى وبناء التحالفات والاستفادة من المتغيرات المصاحبة وكذلك تفاعلاتها مع الأحداث وتطورها فى الميدان .

فى سياق إجتماعى سياسى يشير إلى ثقافة الإحتجاج فى التفاعل من القواعد الجماهيرية . ووفقاً لذلك تضمن دليل المقابلة والمناقشات الجماعية التساؤلات التالية :

١- ما هى خلفية نشأة وتطور الحركة التى تنتمى إليها ؛ وكيف تواترت وتجمعت أفكار المؤسسين ؟

٢- ما هى عناصر الأزمة التى تسببت فى ظهور الحركة ؟

ما تشخيصكم لرؤية الحركة فى تجاوزها ؟

ما الأهداف التى تسعون للوصول إليها بشأن التغيير ؟

٣- كيف تم التعبير عن وجود الأزمة والإعلان عن الحركة ؟

كيف تم تصعيد صور وأشكال الإحتجاج الذى مارستموه ؟

٤- ما خطة الحركة فى الإنتشار بين الجماهير ؟

ما آليات التعبئة والإتصال الجماهيرى ؟ والإعلان وإستخدام تكنولوجيا الإتصال الحديثة ؟

٥- ما أدوات التنظيم الداخلى للحركة فى إدارة نشاطها ؟

هل الإدارة الذاتية تطوعية أم استعانت بأنماط إدارة إحترافية ؟

هل يمكن أن تتحول الحركة لشكل أو كيان مؤسسى ؟ ما جدوى هذا التحول فى رؤيتكم ؟

٦- ما موقف الحركة من التنظيمات والقوى السياسية فى المجتمع ؟ (أحزاب - نواب - مجتمع مدنى - معارضة) .

ما موقف الحركة من الأجهزة الرسمية للدولة ؟

مامدى تجاوب تلك المؤسسات مع أهداف ونشاط الحركة ؟

٧- مامدى إستفادة الحركة من الظرف والدعم الدولى ؟

ما موقف الحركة من التحالفات الإقليمية ؟

٨- ما هى رؤيتكم لمستوى تجاوب الجماهير مع أهداف الحركة ؟

هل تعتبر الثقافة المدنية وثقافة الإحتجاج فى المجتمع مناسبة لطبيعة ونشاط الحركة ؟

ما مدى تعارض أو مقاومة الجماهير لتفاعل الحركة فى الميدان .

نشأت " الحركة المصرية من أجل التغيير " " كفاية " فى سياق من المتغيرات الدولية والقومية والتى أشرنا إليها فى الطرح السابق ، وهى التى شكلت عناصر الأزمة المجتمعية بأبعادها المختلفة ، إلا أن إدراك قيادة الحركة أو مؤسسيها بتلك الأبعاد ذات أهمية فى صياغة أهدافها وتوجهات تفاعلها مع المواقف فى الميدان ؛ وهذا الوعى بالظرفية التاريخية هو الذى جعل أحد قيادات الحركة - جورج اسحق - فى مقابلته يربط بين التفكير فى تأسيس الحركة ولأزمة المجتمع والنظام معاً .

حيث يشير إلى أن بداية العمل للتأسيس جاءت فى أواخر عام ٢٠٠٣ بمنزل المهندس أبو العلا ماضى وقد تضمنت كل أطياف التيارات السياسية فى مصر ، وفى هذا اللقاء تم إختيار ستة من القيادات لتبدأ حوار حول الحد الأدنى

للاتفاق بين كل هذه التيارات الفكرية يكون بمثابة مبادىء عامة حاكمة لنشاط وتفاعل الحركة وهؤلاء هم : (جورج اسحق – أبو العلا ماضي – د. محمد السعيد أدريس – أمين اسكندر – د. سيد عبد الستار – عبد الحليم قنديل) .

يشير قيادى الحركة أن النقاش حول صياغة أفكار الحركة ورؤاها فى شأن الأزمة المجتمعية استغرق ثمانية أشهر حتى تم إصدار أول بيان للحركة والتى سميت " الحركة المصرية من أجل التغيير " ووقع عليه ٣٠٠ من الشخصيات العامة ، ثم تشكلت بعد ذلك فى إجتماع بجمعية الصعيد بالظاهر أول هيئة تنسيقية للحركة ، حيث أعطيت لها الإسم الحركى " كفاية " ، ثم بدأ النشاط الميدانى لها بمظاهرة فى ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، أمام دار القضاء العالى ، ويحمل هذا اليوم دلالة لدى قيادتها حيث توافق مع اليوم العالمى لحقوق الإنسان ؛ وعن حجم المتأثرين بها والمتعاطفين معها يشيرون إلى أن إحصائياتهم تبلغ ١٨ الف من المتأثرين وملايين المتعاطفين ، إلا أن واقع الحال يؤكد أن تلك الأرقام مبالغ فيها كثيراً ، كما سيتم مناقشتة وبيانه فيما بعد . أما عن وعى قيادات الحركة بعناصر الأزمة المجتمعيه ، فيرونه متمثلاً فى الأبعاد الدولية والقومية معاً ، حيث مثل البعد الخارجى دوراً مهما فى نشأة كفاية ، فقد كان الغزو الأمريكى للعراق صدمة قاسية لتلك التيارات السياسية ، خاصة أنها جاءت فى سياق تواتر الأفكار حول تفتيت المنطقة العربية أو ما سمى بإعادة صياغتها فى نطاق مشروع الشرق الأوسط الجديد ؛ وفى مواجهة تلك الفكرة أخذت التيارات القومية التى يتشكل منها عصب حركة كفاية على كاهلها مهمة التصدى للمخطط الأمريكى بصرف النظر عن قدرتها أو آليات التعامل معها . وفى بعد دولى اخر يتناقض مع سابقة تكمن إستفادة كفاية فى نشأتها من ظرفية المتغيرات الدولية ، حيث تحولت مواقف أمريكا وأوربا إلى التشدد فى إتجاه التحول الديمقراطى فى المنطقة ، وأن ظلت تلك الضغوط تحت سقف تعزيز شروط التحول الديمقراطى نحو إجراء انتخابات نزيهة بصرف النظر عن مخرج هذه الانتخابات ، ورغم

ذلك مثلت تلك المتغيرات ضغطاً على النظام فقدم تنازلات فتحت المجال السياسى وهيأت البيئة الملائمة لتدفق المبادرات الإصلاحية من الداخل . وعليه مثلت الأبعاد الدولية خطراً مُحدقاً على المجتمع المصرى وقدمت فرصة متاحة لتلك القيادات التى تمحورت حول أفكار كفاية .

بالإضافة لما سبق ترى قيادات كفاية أن هناك مؤشرات لتجاوب النظام السياسى لتفاعلات الأبعاد والمتغيرات الدولية ، وذلك من خلال إعادة السفير المصرى إلى إسرائيل وتحسن العلاقة معها ، وإنتقال عمرو موسى للجامعة العربية ، وعليه يرون أن أداء النظام فى التعامل مع إسرائيل أداء ضعيف ولا يتوافق والاتجاهات القومية المتشددة التى يمثلونها .

أما البعد الداخلى فى ملابسات الأزمة كما يتصورها قيادات كفاية فهو " الاستبداد الشامل فى الحياة " وعليه يتحتم إجراء إصلاح سياسى ودستورى شامل . وحول رؤية الحركة للأهداف التى تسعى لتحقيقها ، فقد أكدت أوراق الحركة وخطابها السياسى إن المخاطر الخارجية هى الأهم الا أن طرح الحلول يبدأ من الداخل فى الإصلاح السياسى ، وعليه وجب التصدى المباشر لإحتكار السلطة والثروة والغاء حالة الطوارىء والاشراف القضائى على الانتخابات . وقد أعدت الحركة ورقتين الأولى بعنوان " نحو عقد إجتماعى / سياسى جديد ، والأخرى " برنامج إقتصادى للمستقبل " حيث تضمنت المحاور التالية (١) :

– إعادة تكييف مؤسسة الرئاسة بما يُتيح تداول السلطة دستورياً ، وتحديد مدة الولاية ، وإنتخاب الرئيس مباشرا من قبل الشعب ، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية وتخليه عن إنتمائه الحزبى بمجرد إنتخابه ، مع ضرورة تحديد

---

[١] – نحو عقد إجتماعى / سياسى جديد " ، كتيب أصدرته حركة كفاية ، الطبعة الأولى ، سلسلة أوراق الحوار ، القاهرة ٢٠٠٥ م .

سلطات رئيس الجمهورية وخضوعه للمراجعة والمُساءلة من مؤسسات دستورية .

– تمكين السلطة التشريعية من الرقابة على أعمال الحكومة وإصلاح التناقض القانونى من خلال إلغاء قانون الطوارىء والتشريعات الاستثنائية وكفالة إستقلال القضاء إدارياً ومالياً ؛

– إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ومنها حرية الصحافة والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية ومنظمات المجتمع المدنى والمساواة بين المواطنين ، دون تمييز وإصلاح العملية الانتخابية . وفى الشأن الإقتصادى يذهبون إلى رؤية تمت صياغتها فى " برنامج إقتصادى للمستقبل " رفضت فيه مجمل الأوضاع الإقتصادية الراهنة والسعى إلى تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة والعادلة تعتمد على العناصر التالية (١) :

قيام نظام إقتصادى مختلط يتضمن دوراً فاعلاً للدولة مع توفير نظام للرقابة الشعبية

مكافحة الفساد من خلال نظام ديمقراطى كامل عبر جهاز مستقل يقدم تقريره للسلطتين التشريعية والقضائية والرأى العام .

وضع نظام عادل للرواتب والأجور والمعاشات يعتمد على مبدأين ، أن يكون الدفع مقابل العمل والابتكار هى القاعدة التى تحدد الأجور من ناحية وأن يكون الأجر الأساسى هو مصدر دخل الموظف يكلف له حياة كريمة بحد أدنى ألف ومائتا جنيه مصرى شهرياً

تقديم برامج واقعية وطموحه لحل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل حقيقة .

---

[1] – برنامج إقتصادى للمستقبل ؛ سلسلة أوراق الحوار – مطبوعات كفاية القاهرة ٢٠٠٥ م .

وضع سياسة مالية ونقدية ناجحة مع قيام الدولة بدور مباشر في الاستثمار في الصناعات الجديدة ذات التقنية العالية ، ووضع البحث العلمي في صلب إستراتيجية النهوض الإقتصادي .

ولمساندة تلك الأهداف والسعي لتحقيقها تبنت تشكيل الكتلة التاريخية المدنية ، لتجمع كل القوى المدنية الشعبية من شتى الإتجاهات والأفكار دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون ، وينظم صفوفها لحماية الوطن مما يصفونة بالخطر الداهم .

وعن كيفية الإعلان عن الحركة والتعبير عن الأزمة التي يواجهونها ، والممارسة الميدانية لصور الإحتجاج وتصعيده ، تذهب قيادة الحركة أنه بإعلان أول بيان للحركة أصبحنا مستعدين للتفاعل مع الشارع والعمل بين الجماهير بإختلاف توجهاتها السياسية ؛ الأمر الذى بدأناه بمظاهرة في ٢٠٠٤/١٢/١٢ أمام دار القضاء العالي . وقد بدأت الحركة بالمطالبة بالتغيير السياسي وتغيير شروطه ومحدداته ، وصيغت لهذا الغرض شعارات محددة ودقيقة لها دلالات على ملامح الأزمة التي يعيشها المجتمع ، مثل " لا للتمديد لا للتوريث ، وكفاية لكل أنماط الاستبداد والفساد " .

لقد كانت وسائلها في التعبير عن الأزمة هي النزول للشارع لأنه ليس هناك بديل آخر لإحداث التغيير، والأمل مقصور على الإحتجاج السلمي ، لأن النظام لا يستجيب لأي رأى تطرحه التيارات المعارضة مدللين على ذلك بالتعديلات الدستورية ، ومع ذلك فإن قيادات الحركة لديها وعي بطبيعة المرحلة وقدرتها التأثيرية على الجماهير ، حيث يذهبون إلى أن تصعيد عمليات الإحتجاج للوصول إلى مستوى العصيان المدني تحتاج إلى وقت طويل نسبياً، لأن ذلك يحتاج إلى ثقافة جديدة ، قد تكون غائبة عن المجتمع المصري .

– يبدو أن مسألة الإنتشار بين الجماهير ترتبط إلى حد كبير بقدرة قيادات الحركة على إقناع وكسب ثقة الجماهير ، وتقديم برامج تستحوذ على

إهتمامات ومتطلبات الجماهير من ناحية والثقافة المدنية وثقافة الاحتجاج من ناحية أخرى . إلا أن الالتزام الشديد بمعايير التيارات القومية والإستناد على الشعارات التقليدية لم يكن مناسباً للمرحلة المعاصرة حيث انصراف المواطنون لهموم الأمور الحياتية .

وفى سبيلها لخلق تعبئة شعبية مساندة لتوجهاتها إعتمدت قيادات الحركة بشكل مباشر ومكثف على وسائل الإعلام وبالذات الفضائيات ، ويمكن الإشارة إلى أنها استفادت من تلك المتغيرات التقنية بشكل جيد ، وساعدها على ذلك أنها تمثل اتجاهات سياسية مختلفة الأصول والمنطلقات الفكرية ولها خبرة تراكمية فى العمل السياسى المعارض ، ولها علاقات شبة دائمة مع تلك القنوات الفضائية ، كما استخدمت الإنترنت والرسائل على الهواتف المحمولة وكانت من نتائجها إستجابة أعداد كبيرة للمعارضة من خلال المدونات .

ويمكن القول هنا أن الحركة لم تفتقر إلى الإهتمام الإعلامى بل ظلت لفترة محور الإهتمام لوسائل الإعلام المحلية والعالمية ، لأنها مثلت فى ذلك الوقت نمطاً غير تقليدى ومفاجىء وكان من الطبيعى أن تسعى للتعرف على أبعاد هذه الحركة ومنطلقاتها وشخوصها وقدرتها على إحداث التغيير ، وإلى أى مدى يمكن التواصل معها ، ولكن بعد فترة تحول الإهتمام بما تقوم به كفاية . من حيث الشكل التنظيمى وما يتضمنه من الأصول الفكرية لأهم التيارات المكونه لقوامها الأساسى ، وأسلوب العمل وإدارة الأحداث ، وبنيتها التنظيمية ، وما تعكسه من قدرة على التماسك فى مواجهة التحديات ، يمكن الإشارة إلى أنها تعكس تنظيماً مفتوحاً ومرونة فى الحركة وغير مسيسة فى هيكلها .

تمثل مسألة البنية التنظيمية للقوى التى تكونت منها الحركة أولى التحديات الكبرى التى واجهته إستمرار تماسك الحركة ، وذات أثر بالغ على توجهاتها الفكرية وأسلوب عملها ، حيث مثلوا اربعة اتجاهات فكرية متباينة

معظمهم من جيل السبعينات وشكلوا ما يشبه إئتلافاً ؛ حمل بين طياته بذور الفرقة والاختلاف .

المجموعة الأولى هى مجموعة حزب الوسط بقيادة أبو العلا ماضى وهى المجموعة الرئيسية التى ساهمت فى حوار جيل السبعينات من الإسلاميين ، وهم نتاج إنشاق عن جماعة الإخوان المسلمين ، والمجموعة الثانية هى مجموعة الكرامة بقيادة حمدين الصباحى وأمين إسكندر وهى المجموعة الوحيدة التى ساهمت فى حوار جيل السبعينات من التيار الناصرى وهم أيضاً نتاج إنشقاق الحزب الناصرى ، المجموعة الثالثة وهى مجموعة حزب العمل الإسلامى بقيادة مجدى أحمد حسين ومجدى قرقر ، والمجموعة الرابعة تمثلت فى بعض المستقلين الذين ينحدر أغلبهم من أصول يسارية مثل (جورج اسحق ، وهانى عنان ، أحمد بهاء ...الخ) ؛ ويمكن القول أن هذه القيادات المعارضة والتى تمثلت فى أحزاب قائمة أو تحت التأسيس ومستقلين مختلفى الميول ومنشقين على التنظيمات السياسية التى تمثل تيارتهم ولم يكن من اليسر إنصهارهم فى بوتقة واحدة تدار بأساليب عمل محددة وتستهدف مسار محدد للتغيير .

يتضح من البناء التنظيمى وشروط الانضمام أنها بسيطة التنظيم والتكوين حيث أنها مفتوحة من حيث المبدأ لكل المصريين ، والعضوية فردية من أحزاب مختلفة ومستقلين ؛ واعتمدت فى قيادتها على رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية تختلف إتجاهاتهم السياسية والفكرية .

وقد تم إنتخاب خمسة وثلاثون عضواً لتشكيل سكرتارية الحركة ، أضيف إليها فيما بعد نحو ٢٥ عضواً هم منسقو لجان الحركة المنتخبون فى المحافظات، ... ثم أختيرت لجنة إدارة العمل اليومى حيث كان أهم مهامها التخطيط للمظاهرات وشعاراتها وإصدار البيانات.

من خلال هذا الشكل التنظيمى وكما يدركها أيضا قيادتها ترى حركة كفاية نفسها " حركة ضمير " ولذلك قامت على العضوية الفردية فنبذت الأحزاب وقررت التوجه مباشرة للأمة أسلوب للعمل ، وعليه التزمت بمعايير التيارات القومية فى التنظيم وقبول العضوية وأساليب العمل ، وهنا يؤكد جورج اسحق إن أهم شروط الإنضمام للحركة " عندما تنضم لحركتنا عليك أن تترك أيديولوجيتك فى الخارج ، إن ما نتفق عليه هو أننا نريد الحرية ووضع حد للاستبداد ، فقد تم الإتفاق على عدم تصدر أى مسئول فى منظمة تتلقى تمويلاً من الخارج ، وكانت دائمة التأكيد على عدم أخذ تصاريح من الجهات الأمنية عند تنظيم أنشطة الحركة السلمية .

إضافة إلى الأساليب السابقة إبتكرت الحركة أساليب جديدة على العمل السياسى التقليدى ... مثل المظاهرات الصامته ، وترديد الهتافات ورفع اللافتات ، إضائة الشموع ، إلقاء الشعر ، قرع الطبول ، إعتصام مفتوح ، والإضراب عن الطعام ، تأسيس مواقع على الأنترنت للإعلان عن أنشطة الحركة ودعوتها للتظاهر من خلال إعلانات مدفوعة الأجر فى بعض الجرائد اليومية ، عقد المؤتمرات العالمية الصحفية ، وإصدار التقارير والنشرات ، وتوظيف القنوات الفضائية العربية والأجنبية والتى لا تستطيع الدولة السيطرة عليها .

ويمكن الإشارة أنه بالرغم من أن قيادات كفاية سعت على توسيع دائرة التيارات السياسية المعارضة لصياغة جبهه قومية إلا أنها كانت مدركة وواعية برؤيتها القومية ، حيث لم تكن القضية تجميع القوى الموافقة على الديمقراطية أيا كانت خلفياتها ولكن الرؤية القومية التى كانت أساس قيامها ، وترتيباً على ذلك فإن الشكل التنظيمى لكفاية كان مصمماً لكى يضم جبهة واسعة من التيارات المختلفة تتفق على معارضة المخططات ولكنها لا تتفق على بدائل محددة .

أما موقف حركة كفاية من التنظيمات والقوى السياسية فى المجتمع ، فتؤكد قيادات الحركة وكذا خطابها السياسى ، على أنها لم تلجأ للإدارة المحترفة

فى ممارسة نشاطها واعتمدت على الإدارة الذاتية وما تمثله من خبرات تراكمية لقيادتها من خلال ممارستها العمل السياسى من السبعينيات ، كما أنها رفضت التحول إلى كيان أو تنظيم سياسى لشروط تكوينها وتباين مكوناتها من التيارات السياسية فلم تبلور نفسها موسسياً على نحو يجعل لها أجندة واضحة وكوادر سياسية قادرة على المنافسة السياسية ليمكنها إستغلال الفرص المتاحة ؛ وذلك لوجود مواقف ثابتة وسابقة ضد الأحزاب القائمة والتى تشارك فى النظام السياسى وتعطى له الشرعية .

إن موقف حركة كفاية من التنظيمات والقوى السياسية فى المجتمع صاغتها ظروف نشأتها وتكوينها منذ البداية ، فبالرغم من أن قيادات الحركة يقرون أنهم أجروا حوارات مع كل الأحزاب فى البداية مثل الحزب الناصرى والتجمع والوفد والأخوان المسلمين ، الا أن إستجابة الأحزاب الرسمية كانت ضعيفة ، وعلى المستوى الفردى انضمت أعداد معقولة لحركة كفاية .

والحركة فى كل الحالات تصر بالاحتفاظ لنفسها بمسافة إستقلالية فى علاقتها مع الأحزاب والقوى التنظيمية الأخرى ، فهى ترى تعتبر أن الأحزاب الشرعية أدخلت مصالحها ومواقف فى النظام السياسى وأصبحت جزء منه ، ورغم نعتها للأحزاب بالبرجماتية لمشاركتها فى الحوار مع الحزب الوطنى وأسلوبها الوديع فى الضغط عليه ، وما نتج عن ذلك من تأجيل المطالب الإصلاحية إلى ما بعد الإنتخابات الرئاسية ، الا أن الحركة قامت بالتنسيق مع بعض الأحزاب حول الترشيح للرئاسة ؛ أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فترى قيادات الحركة أن الأخوان المسلمين فيصل سياسى لايمكن تجاهله ومنهم أعضاء كثيرين فى الحركة ، ويؤكدون على أنه لا يستطيع أحد أن يلوم الإخوان على مرجعيتهم الدينية ، الا إنه يحمل على شعار " الإسلام هو الحل " بإعتباره مظهراً من مظاهر الإستبداد الفكرى ، وتتجلى شدة التعارض بينهما حينما يذهبون " لو أن الإخوان أقاموا دولة دينية ، فسوف نقف أمامهم بكل قوة ، الا

أنهم لا ينكرون سعادتهم بحصولهم على هذا الكم من المقاعد ؛ وفى المقابل لم يكن الإخوان متحمسين فى هذه الظروف للدخول مع النظام فى صدام وذلك للحفاظ على مكتسباتهم طيلة الحقب الماضية ، بالاضافة إلى أن طبيعة نشاط الإخوان فى التجنيد والدعوة هى أسلمة المجتمع وبالتالى للنظام السياسى ؛ وفى إطار هذا التناقض الفكرى والمنهجى بين الإخوان والحركة لم تشارك الإخوان فى المظاهرات والاحتجاجات إلا متأخراً ، وبشان قضايا معينة ووفقاً لشعاراتهم مع تجنب الهجوم المباشر على مؤسسة الرئاسة ، وفى مرات عديدة انسحبت الإخوان من قلب المظاهرة لرفضهم بعض الهتافات والشعارات التى ترفعها الحركة والتى تُظهر بعض التجاوزات اللفظية ، ولكن مصادر كفاية تعلل الانسحاب بإصرار الإخوان على التحرك بذاتية مستقلة تحت لافته " الإسلام هو الحل " وهو سبب الفجوة بين الجانبين .

وترى الحركة أن موقف قيادات التنظيمات الرسمية يتسم بالعداء الشديد ومحاولة محاصرة قواعدها فى صحف الدولة وفى الفضائيات .

تتكر الحركة إستفادتها من الظرف والدعم الدولى ولم تنشىء تحالفات إقليمية ، إلا أنه ترددت الإتهامات بالإرتباط بعلاقات خارجية وذلك على خلفية إرتباط قيادات كفاية بدوائر خارجية الا أن ذلك لايمكن إثباته أو توثيقه أو التدليل على تلقيهم تمويلاً أجنبياً .

قيادات الحركة راضون عن رد فعل الجماهير وتجاوبها مع أهدافها ولكنهم يعللون ضعف المشاركة فى التظاهرات إلى إحتياج المواطنين إلى لقمة العيش " فلا يستطع أحد أن يترك عمله وينضم إلى المظاهرات الا أنهم يتجاوبون مع ما نطالب به "

الواقع يشير عكس ذلك حيث ترتب على نزول كفاية إلى الشارع وإفراطها فى استخدام آلية المظاهرة أن أصبحت الإحتجاجات محدودة العدد ، بلغت ذروتها سبعة آلاف شخص وفق تقديرات الحركة فى مظاهرة أعقبت

الإعلان عن نتيجة الإنتخابات الرئاسية ، ويشير كثير من المهتمين بالحركات الإحتجاجية أنها لم تستطع خلق تياراً رئيسياً فى الشارع يساند الأهداف التى تتبناها ، وهناك من يرى أن ذلك يعبر عن حالة الشارع المصرى الذى لم يعد يكترث بالسياسة ، يستثنى من ذلك الأحداث التى تتعلق بالعقيدة سواء بالمسلمين أو الأقباط .

وبالرغم من أن الحركة كسرت حاجز الخوف والرهبة من السلطة وتحفيز الحركة لقطاعات أخرى فى المجتمع على الخروج للشارع والمشاهرة بالنقد والاحتجاج ، وبالرغم من أنها دفعت أحزاب المعارضة لمزيد من النشاط ، حتى أن الإخوان أصبحت مجبرة على النزول إلى الشارع لتسحب البساط من تحت أقدامها ؛ إلا أن التجربة العملية أظهرت صدمه مزدوجة للمشاركين وللجمهور أيضاً ، حيث أضحى واقعاً استحالة تغيير الأسس التى يرتكز عليها النظام من خلال متظاهرين محدودى العدد والوجود الجغرافى ، وبالنسبة للمتظاهرين كانت الصدمة أكثر لأنهم توقعوا مظاهرة مليونية لكنها لم تتعدى المئتان أو الثلاث مائة الا فى أحد المظاهرات التى أشرنا إليها سابقا وكان الحد الأقصى للحضور ٧ آلاف ؛ وبمعنى آخر كشف تكرار المظاهرات أن النظام لن يسقط بمظاهرة وأن الشعب ليس مستعداً للثورة أو تبنى أهداف قومية متطرفة ، بالاضافة إلى أن النظام يمتلك من الاليات والإجراءات ولديه قدرة على التماسك والاستيعاب .

وما سبق طرحه يؤكد محدودية قدرة كفاية على تمثيل الجمهور والتى تعكس محدودية قدرتهم وطموحاتهم ؛ ويمكن القول أنه بالفعل انتشرت ثقافة الإحتجاج والتظاهر ، ولكن ليس من أجل مطالب قومية وسياسية عامة ، بل دفاعاً عن لقمة العيش ومن اجل مطالب نوعية ، ومع ذلك ترفض كفاية المطالب النوعية حيث تعتقد قيادتها أن المطالب النوعية لا يمكن تحقيقها الا فى داخل وطن حر .

وفى الختام يمكن الإشارة إلى أن كفاية لم تستطيع تقديم طرحاً سياسياً خاصاً بها ، ولم تقدم بديلاً سياسياً للنظام القائم ، ولم تنجح فى تجميع كل القوى المعارضة تحت موقف واحد أو تأسيس جبهة معارضة شاملة ، كما إفتقرت إلى القدرة على بناء قاعدة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبالتالى لم تتحول إلى حركة جماهيرية ولم يخرج الشارع المصرى لمساندتها ؛ الا أنه يمكن إعطائها بعض الأعذار حيث لم تمتلك الوقت الكافى قبل إنطلاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة ، كما أن إمكانياتها المحدودة من مقار وجرائد ووسائل إعلام أو عضوية بالآلاف مثلما الحال فى جماعة الأخوان المسلمين ، الا أنها نجحت كما أفردنا سابقاً فى كسر حاجز الخوف وتوجيه النقد المباشر لكل المؤسسات السياسية ، وحفزت قطاعات أخرى كثيرة فى المجتمع على الخروج للشارع ، كما اكتسبت نوعاً من الشرعية لتواجدها الدائم فى الشارع ، ورفع سقف النقد للنظام السياسى فى الصحف والفضائيات، وجعلت من قضايا الإصلاح الداخلى ومشكلات الوطن ذات أولوية فى المناقشات السياسية اليومية ؛ كما طرحت أنماط جديدة من التنظيم وآليات جديدة للعمل السياسى .

حركة الضرائب العقارية ... حركة إحتجاجية فئوية

فى الطرح السابق ، قررت الحركات الإجتماعية الإحتجاجية النزول للشارع لتحقيق هدفين إما الحصول على مكاسب محدودة من النظام ، وعادة ما تكون وسائلها مظاهرات محدودة العدد ، أو أنها تسعى إلى إحداث تغيير شامل للنظام والقواعد والأسس التى يرتكز عليها وهنا تكون الوسائل هى الكثافة الجماهيرية ، والحركة التى سنعرض لها هنا بإختصار شديد من النمط الأول ؛ وسنعتمد على المقابلات المفتوحة والمناقشات الجماعية أيضاً مع قياداتها التى قادت ونظمت وأدارت عملية الاحتجاج خاصة كمال أبو عيطه .

وتأتى أهمية عرض تلك التجربة رغم عدم تمتعها بعمق جماهيرى ، أنها حركة مختلفة الأهداف مع حركة كفاية ، حيث إنحصرت كل أهدافها فى تحسين أوضاع العاملين فى مصلحة الضرائب العقارية فقد كانت بذلك ذات أهداف محدودة ولم تأخذ على عاتقها أيا من هموم وقضايا السياسة العامة أو الشرائح والقوى الإجتماعية الأخرى فى المجتمع ، ثم أنها جاءت فى أعقاب نجاح حركة كفاية فى كسر حاجز الخوف والتصدى للمطالب الخاصة والعامة فى المجتمع بالنزول للشارع للتعبير عنها فى إطار من عمليات الاحتجاج المستمر ؛ بمعنى آخر أنها كانت أحد نتائج معطيات المسرح السياسى فى أعقاب تراجع حركة كفاية وانحسار نشاطها فى الشارع ، أى أنها أحد معطيات ونتائج مرحلة ما بعد كفاية .

حول خلفية نشأة الحركة وكيف توائرت أفكار المؤسسين للنزول الى الشارع مطالبين بتحسين أوضاعهم ورافعين مطالبهم للسلطة ، ترى قيادتها أن النشأة جاءت على خلفية القرار الوزارى رقم ١٣٦ ، ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، والذى قضى بفصل الضرائب العقارية عن وزارة المالية مع بقاء مصلحة الضرائب تابعة لوزارة المالية ؛ وعليه آلت تبعية الضرائب العقارية فى الشأن

المالى والادارى للإدارة المحلية بالمحافظات ؛ مع بقاء التبعية الفنية لمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية .

هذا الوضع المتناقض أدى إلى إزدواجية فى الرقابة والمتابعة بين أجهزة الإدارة المحلية ووزارة المالية من الناحية الموضوعية ؛ أما الآثار التى ألمت بالعاملين الذين تجاوزوا الـ ٥٥ الف موظف على مستوى الجمهورية فتتمثل فى الفروق الكبيرة فى المرتبات والحوافز والمكافآت ، حيث يتقاضى أقرانهم حوافز تعادل ١٠ شهور ، فضلاً عن سوء المقرات ، وتناقض تشريعات العمل وتعدد جهات الإشراف بمعنى آخر كان إحساس بالغبن والتجاهل والفروق الجوهرية بينهم وبين أقرانهم ، رغم أنهم يعملون فى ظروف عمل غير ملائمة .

وعليه كانت أهداف الحركة كما بلورتها قياداتها التى تسعى لتحقيقها تتركز فى محاور عديدة تنصب غالبيتها على تحسين ظروف العمل ومساواتهم بالعاملين فى وزارة المالية وأهم هذه المحاور فيما يلى :

١- إستعادة حقوق العاملين فى الضرائب العقارية ، ومساواتهم مع العاملين فى مصلحة الضرائب ، حيث زادت الحوافز والجهود غير العادية فى عام ١٩٩٩ إلى ٥٠% وحافز الإثابة الى ٢٥ % .

٢- المساواة فى الشروط والمحددات الوظيفية مع العاملين بالمصلحة للدرجة الأولى قبل الإحالة للمعاش .

٣- المساواة مع الإدارات الإيرادية المختلفة فى وزارة المالية ، مثل الجمارك والضرائب العامة وضريبة المبيعات فى الحقوق والوجبات الوظيفية .

٤- المطالبة بالترقى فى الدرجات الوظيفية الإدارية حتى درجة وكيل أول وزارة .

الأزمة بالنسبة لقيادات الحركة تتمثل فى سوء أوضاع العاملين بالضرائب العقارية وتدنى المرتبات وعدم المساواة عموماً فى التشريعات

الموضوعية للوظيفة مع بقية الإدارات فى وزارة المالية ؛ بالإضافة إلى أن حجم المتأثرين بهذه الأوضاع المأزومة بلغ أكثر من ٥٥ ألف ، وقد بدأت جهودهم بالطلبات العادية ومقابلة المسئولين والذى إستمر على حد قولهم لأكثر من عشر سنوات متصلة من العمل التفاوضى ؛ الا أن شعور قيادات الضرائب العقارية بتجاهل قيادات وزارة المالية لكل مطالبهم جعلتهم يفكرون فى وسائل غير تقليدية وهيئتها لهم الحركات الإحتجاجية التى سبقتهم بالنزول للشارع .

وعليه بدأت قيادات الحركة فى تشكل لجان فى جميع المحافظات والتى سميت " بلجان الإضراب " وتم تشكيل لجنة عليا للإضراب بالاضافة إلى تأسيس نقابة عامة للعاملين بالضرائب العقارية ، " تحت التأسيس " ؛ وكانت أولى وسائل الضغط لتحقيق الأهداف هى إجراء تفاوض مباشر مع المسئولين ، وكان التفاوض يتم بشكل جماعى أملاً فى تحقيق جزء أو كل هذه الأهداف بشكل سريع وبطريقه سلمية ؛ الا أن الإدارك المبدىء للحركة وضع فى اعتباره أنه فى حالة تعذر الوصول إلى السقف المستهدف عن طريق التفاوض، يتحتم إستخدام أساليب أخرى مثل الحركات الإحتجاجية الأخرى كالإضراب والإعتصام .

ويبدو واضحاً أن قيادات الحركة أمتلك وعياً بطبيعة المرحلة وثق فى تماسك جموع العاملين المنتمين إليها ؛ وما ساعدهم على الوصول إلى هذا المستوى من التماسك هو أن الأهداف التى يسعون الوصول إليها أهداف تتعلق بإحتياجات ومطالب وتحسين لأوضاع ، أى أنها أمور حياتية تهم الشريحة المتأثرة بتلك السياسات ؛ ولا تتعلق بمواقف أيديولوجية أوروى سياسية ولا توجد قضايا جوهرية يمكن الاختلاف عليها .

وعن كيفية إدارة الحركة وبنيتها التنظيمية فكانت أكثر تنظيماً وأكثر تماسكا من الحركات الإحتجاجية الأخرى ، حيث تم تشكيل اللجنة العليا والتى انبثقت من اللجان العامة فى كل المحافظات ... ويشير قيادى الحركة إلى أن

إدارة الحركة من الداخل عن طريق التصويت الديمقراطي داخل الإجتماعات التي استمرت قائمة حتى إنتهى الاعتصام . والسمة التي امتدحوها ، ذلك التوافق وعدم الاختلاف حول الخيارات المطروحة ، حيث ساند الجميع أي قرارات اتخذتها الأغلبية المطلقة .

رأت اللجنة العليا الدعوة للاعتصام في القاهرة وتحديدا على مقربة من مبنى مجلس الوزراء ومجلس الشعب وفي موقع جانبي ؛ وكان إختيار الموقع بعناية فائقة ، حيث تجميع العاملين من الأقاليم وشاركهم عائلاتهم في مكان يتيح لهم البقاء لأكثر فترة ممكنة حيث يتوفر فيه عدم مضايقة المرور ، وتجعلهم في قلب الأحداث والعاصمة حيث تتوفر جميع وسائل الإعلام والقنوات الفضائية والصحف بإختلاف ميولها ؛ وتناقلت كل هذه الوسائل أخبار وأهداف وتحركات الحركة ساعة بساعة .

وثمة واقع آخر يُظهره تعامل الحركة مع الأحداث ؛ أنها لم تستخدم لغة العنف أو الالفاظ الخارجة كما أنها لم تنتقد النظام ولم تزج بنفسها بمجمل الإهتمامات الأخرى أو الشأن العام ؛ وتوجهت برسائل من موقعها للقيادة السياسية العليا ، وأوصلت رسائل عديدة بإيمانها بالوسائل السلمية للإحتجاج ، لأنها كما ترى أفضل من حيث القدرة على الإستمرار ، وعدم إعطاء زرائع للتدخل أو التعامل معها بالقوة لفض الاعتصام ؛ حيث ظهر الإعتصام بشكل حضاري معبر عن المطالب والاحتياجات ولم تتورط أو تنزلق إلى قضايا لا يستهدفونها ، فكانوا أكثر تركيزاً وأكثر إصراراً للوصول إلى حل مرضي .

كانت الإدارة ذاتية تطوعية ولم تلجأ إلى جهات أخرى أو مؤسسات المجتمع ، أو القوى المعارضة أو التيارات الإحتجاجية طلباً للعون ، ولم تأخذ أيضاً بمشورة بعض التيارات المتشددة ، فظلت وسيلتها وآلياتها مستقلة .

أدركت قيادة الحركة الفئوية من البداية عدم جدوى الإتصال أو التعاون مع التنظيمات أو القوى المناوئة للنظام منذ البداية ، حيث ترى فيها عدم القدرة

على المساعدة من ناحية ، وعدم الثقة لوجود نوايا باستغلال هذه الظرفية لأغراض تتفق وأهداف المعارضة من ناحية ثانية ، بالاضافة لقناعة القيادة وإيمانها بمبدأ استقلال العمل النقابي والوصول لنتائج عالية المستوى إذا ما أحسنت التنظيم ، وإذا ما كانت الإهداف تؤيدها قواعد العاملين المتأثرين بتلك الأوضاع .

ويسوق بعض القيادات أسباب موضوعية للإحتفاظ بالإستقلالية تتمثل في رؤيتها بأن القيادات النقابية في حالة تضامن أو موالاة مع أهداف واستراتيجية الحزب الوطني من ناحية ، وأنها ضد سيطرة الأحزاب على العمل النقابي من ناحية أخرى .

وترى قيادات الحركة أن حركة العاملين بالضرائب العقارية حظيت بتقدير الجماهير ومساندتهم ، تمثلت المساندة في تقديم الوجبات الغذائية وبعض الوسائل التي ساعدتهم على الاستمرار حتى نهاية التفاوض بنجاح .

– بالفعل ترى قيادات الحركة ، أن حركة العاملين في الضرائب العقارية في طريقها للتحول الى منظمة وعمل مؤسسي من خلال الانتهاء من تشكيل النقابة وإجراء الانتخابات في كل الفروع وبالتالي ستتحول الى شكل تنظيمي نقابي يخدم فئة العاملين في هذا الحقل .

– إن نجاح الحركة في الوصول الى كل الأهداف التي سعت اليها أعتمد بشكل أساسي على قدرة الحركة التنظيمية وإدارتها للحوار مع المسئولين بشكل إحترافي فائق ، حيث قرر الوزير الإستجابة إلى المطالب بزيادة الأجور والحوافز ، وتقرر تأجيل ضمها إلى وزارة المالية للعام القادم ، حيث تم الوعد باتخاذ إجراءات محددة للضم وإعادة هيكلة المصلحة بالشكل الذي يسمح لها بأن تكون أحد إدارات وزارة المالية .

بالاضافة للبعد السابق كأحد أهم عوامل النجاح تكمن الأبعاد التالية في الظروف والفرصة التى مر بها المجتمع فى أعقاب الحركات اللإحتجاجية الأخرى كحركة كفاية والحركات العمالية ، حيث لم يكن النظام مستعداً للمواجهة بل أجبر على التنازل وتحقق بالتفاوض ما جعل الأمور تعود إلى حالة الهدوء مرة ثانية .

ويمكن القول فى الختام أن حركة الضرائب العقارية الفئوية قد استفادت من أخطاء الحركات السابقة ، فى القدرة التنظيمية ، والإدارة الذاتية ، والتركيز على المطالب الفئوية ، والمرونة فى التفاوض والصلابة فى الاستمرار الإحتجاجى ؛ ونبذت كل الإختلافات والخلافات ، وأظهرت تماسكاً ذو مستوى فائق . بالاضافة الى أنها رفعت سقف إهتماماتها لتصل لإهتمامات كل المتأثرين بالأزمة فكان التوفيق حليفها فى النهاية .

المراجع

١- السيد يس : الإصلاح العربى بين التحليل الموضوعى وتزييف الواقع . الأهرام ٢٠٠٨/٥/٨ م .

٢- عبد الحميد زيد : العولمة والدولة وعلاقات الملكية الزراعية - بحث منشور ،المؤتمر السنوى الحادى عشر " العولمة والخدمة الإجتماعية " ، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم عام ٢٠٠٠ م .

٣ - فريد زهران : الحركات الإجتماعية الجديدة . مركز القاهرة لدرسات حقوق الإنسان القاهرة ، ٢٠٠٧ م.

٤ - إبراهيم البيومى غانم : الحركات الإجتماعية . تحولات البنية وانفتاح المجال ، القاهرة ٢٠٠٤ م .

٥- إيان كريب : النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٩.

٦ - مركز البحوث العربية والإفريقية . الحركات الإجتماعية وتطور الحالة الإحتجاجية فى مصر ، القاهرة ٢٠٠٦ م .

٧ - عمرو الشوبكى : مصر بين الأضراب الإفتراضى والحقيقى ، مصر اليوم ، القاهرة ، ٢٠٠٨/٤/١٠ م .

٨ - عبد الحميد زيد : البناء الحزبى وأزمة المؤسسية . بحث منشور . فى مؤتمر البعد الإجتماعى فى سياسات التنميه ، كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم ، ١١-١٣مايو ١٩٩٤م .

٩ - هالة مصطفى : المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى - مجلة الديمقراطية - السنة الثالثة - العدد التاسع ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣م .

١٠ – عماد السبع : الدلالات الطبقية لصحوة الموظفين فى مصر ،القاهرة ، الخميس ٧ فبراير ٢٠٠٧ م .

١١ – كمال حبيب : حركات الإحتجاج الجديدة فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

١٢– عمرو الشوبكى : وهم الثورة الشعبية ، مصر اليوم ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

١٣ – سامح فوزى : أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى . التقرير الختامى لورشة العمل ١٩–٢٠ مايو ٢٠٠٧م ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧ م .

١٤ – عزه عبد المحسن خليل : الحركات الإجتماعية فى العالم العربى ، بحث لمركز الدراسات العربية والإفريقية بالقاهرة ٢٠٠٣م .

١٥ – نحو عقد إجتماعى / سياسى جديد ، كتيب أصدرته حركة كفاية ، الطبعة الأولى ، سلسلة أوراق الحوار ، القاهرة ٢٠٠٥ م .

١٦– برنامج إقتصادى للمستقبل ؛ سلسلة أوراق الحوار – مطبوعات كفاية القاهرة ٢٠٠٥ م .

١٧– عماد على حسن : الحركات السياسية الجديدة ، صعوبات التجذر الإجتماعى ، أحمد ثابت (محرر) حدود الإصلاح السياسى ، الطبعة الأولى ، جمعية ابن رشد للتنمية ، دار ميريت ، القاهرة ٢٠٠٧ م .

19- Helmut schoeck : soziologisches worterbuch, 11 Auflage, Basel-wien 1982 .
20 - Gerd langguth : Protest bewegung, Bibliothek wissenschaft, u. politik, band.30
21- Ottheim Rammstadt : siziale Bewegung, Frankfurt 1978.
22 - J. Raschke : soziale Bewegung, Frankfurt, New York 1985.
23 - Hartfiel Hillman, Worterbuch der soziologie, Kroner verlag, stuttgart, Dritte Auflage , 1982 .
24 - N.j.smeler : Theorie des Kollektiven verhaltens , 1972 .
25 - Dieter. Nohlen : piper worterbuch zur politik, Theorie-Methoden Begriffe, piper, Munchen, zurich 3, Auflage 1989.
26- D. Gerds : Verhalten oder Handeln, Thesen zur ozialwissenschagtlichen Analyse sozialer Bewegungen, opladen ; 1984.
27 - D.rucht : Institutionalisierungs tendenzen der neuen sozialen Bewegungen in : Hartwich, H 1983
28 - Doug Machdam, political process and Development of Black Insurgency 1930-1970 - The University of Chicago Press , 1999,PP.30-40.
29 - R. Heberle : Hauptprobeme der politisden soziologie, stuttgart, opladen 1967 .
30 - K. Beyme : Partaien in westlichen Demokatien , Munchen 1982.
31 - D. Rucht : zur Organistion in der neuen sozialen Bewegungen, in falter 1984 .
32 - H, Abromeit : Parteienverdrossenheit und Alternativbewegung in ipvs 1982 .
33 - Brand, K.W: Kontinuitat und Diskontinitat in den neuen sozialen Bewegungen, in : R. Roth, D. Neue sozialen Bewegungen der Bundesrepublik Deutschland, Main 1987 .
34- A. Touraine : Soziale Bewegungen : Sozialgebiet oder zentrales problem soziologischer Analyse? In : J. Mathes, Hg., Krise der Arbeitsgesellschaft, Frankfurt , Main 1983- S,94-105 .
35 - Richard Lowenthal : Der romantische Ruckfall, stuttgart 1970 .
36- ALAN Scott : Ideology and the New Social Movement, London 1990 .
37- Bernhard schafer : (Hrsg) , grundbegriff der soziologie . UTB,Leske 1986.